الحروف الزائدة اللازمة

دراسة نحوية تحليلية

إعداد الدكتورة

نورة جودة رزق أحمد

مدرس اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

بني سويف – جامعة الأزهر

الحروف الزائدة اللازمة دراسة نحوية تحليلية

نورة جودة رزق أحمد
قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بني سويف، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكتروني:Noraahmed٢٢٣٢@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث الحديث عن الحروف الزائدة اللازمة، فقد كانت هذه الحروف محل خلاف بين النحويين.

والحروف الزائدة اللازمة منها ما هو أحادي، نحو: ألف التأنيث المقصورة المزيدة للإلحاق، والباء في فعل التعجب، وفي قولهم بأجمعهم، والتاء في قولهم عامة، والفاء في (فقط)، ومنها ما هو ثنائي، نحو (ما) في أسلوب لا سيما زيد.

وقد اتضح من خلال البحث أن المقصود بالحروف الزائدة اللازمة تلك التي لا يمكن حذفها في بعض التراكيب؛ لما لها من تأثير في الجملة، من الناحية النحوية، بعمل أو كف أو تصحيح لاستخدام ، وهكذا تكون هذه الأدوات زائدة لازمة عندما تكون شبيهة بحروف المعاني، مثل حروف العطف، والجر، والنصب، والنفي، والجزم، وغيرها، لا إعراب لها، لكنها تؤثر في إعراب مفردات الجملة، وبذلك يكون لها معنى تأخذه من السياق، ولها تأثير نحوي، فهذه تكون زائدة لازمة، وأن هذه الحروف قد حكم عليها بعض النحويين بكونها زائدة لازمة، وحكم عليها بعضهم بكونها عاطفة، وأحيانا بكونها من بنية الكلمة.

الكلمات المفتاحية: الحروف، الزائدة، اللازمة، نحوية، تحليلية، الحروف الزائدة اللازمة.

Extra required letters (alhuruf alzaayida allaazima) an analytical grammatical study

Noura Gouda Rizk Ahmed
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for women, Beni Suef, Al-Azhar University, Egypt.
Email:Noraahmed2232@azhar.edu.eg

Abstract :

This research explains extra required letters (alhuruf alzaayida allaazima), as these letters were the subject of disagreement between grammarians.
And extra required letters (alhuruf alzaayida allaazima), including what is single , such as : 'alif altaanith almaqsurat almaziduh
for attachment, and the letter baa in the act of exclamation, and in their saying in all of them, and the letter Taa in their saying in general, and the letter faa in (faqat), and some of them are bilateral, such as (maa) in the style of la siama zayd.

It has been clear from the research What is meant by extra required letters (alhuruf alzaayida allaazima) are those cannot be deleted, because of their influence on the sentence, grammatically, by doing, prevention or correcting for the use, and so these tools are extra required when they are similar to the letters of meanings, such as conjunctions, prepositions, alnusb, negation, aljazm , etc., have no analysis , but they affect the analysis of the vocabulary of the sentence, and thus have a meaning that it takes from the context, and has a grammatical effect, as these are extra needed, These letters have been judged by some grammarians to be extra required , and some have

judged them to be as conjunction , and sometimes to be of the structure of the word.

Key words: letters – extra – required – grammatical – analytical – extra required letters .

المقدمة

الحمد لله الذي أعرب لغة العرب بالقواعد والأصول، نصب العلامة لتمييز ما هو الخطأ من الصواب، ورفع الكلام لتبيين الحق من الباطل بفصل الخطاب، والأمر كله بيده وهو على كل شيء قدير، وله العزة والجلالة ليس ما سواه بذلك جدير، ثم الصلاة على رسوله، من يفيض لكل الوجود، والسلام على أشرف من أظهر الحق بالحجة والبرهان وأفضله، محمد المبعوث إلى كافة الأنام بالدعوة والرسالة، وعلى آله الكرام وأصحابه العظام بالعزة والجلالة، من أخرج الخلق من ظُلمةِ الكفر إلى نُورِ الإيمان.

أما بعد:

فمن نعم الله – عز وجل– أن جعلني من الباحثات بلغة أفضل كتبه، منتميةً إلى لغة باقية دائمة إلى قيام الساعة، ضمن الله بقاءها لبقاء كتابه:﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ الحجر: ٩.

هذا وقد بحثت عن موضوع يصلح للدراسة، وقد وفقني الله –تعالى– إلى موضوع بعنوان: الحروف الزائدة اللازمة دراسة نحوية تحليلية.

وقد هداني الله –سبحانه وتعالى– إلى فكرة هذا الموضوع في أثناء ما كنت أقرأ في المؤلفات النحوية للبحث عن فكرة تصلح أن تكون موضوعاً، فوجدت خلافا بين النحويين حول بعض الحروف، ما بين وصفها بكونها زائدة لازمة، أو عاطفة، أو زائدة فقط، أو كونها من بنية الكلمة.

وقصدت بالزائدة اللازمة تلك التي لا يمكن حذفها؛ لما لها من تأثير في الجملة، من الناحية النحوية، بعمل أو كف أو تصحيح لاستخدام، وهكذا تكون هذه الأدوات زائدة لازمة عندما تكون شبيهة بحروف المعاني، مثل حروف الجر، والعطف، والنصب، والنفي، وغيرها، لا إعراب لها، لكنها تؤثر في إعراب

مفردات الجملة، وبذلك يكون لها معنى تأخذه من السياق، ولها تأثير نحوي، فهذه تكون زائدة لازمة.

وهذه الحروف الزائدة اللازمة لها تأثير من الناحية النحوي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المعنى يتغير بحذف هذه الحروف.

المنهج:

١. استخدمت المنهج الوصفي التحليلي في عرض أدلة النحويين وخلافهم حول هذه الحروف الموسومة بالزائدة اللازمة عند بعض النحويين.

٢. قمت بترجيح ما أراه راجحا حول هذه الحروف.

٣. سبب اختياري للموضوع:

- **دقة مسائل هذه الحروف الموسومة بالزائدة اللازمة عند بعض النحويين.**

الدراسات السابقة:

- **الحروف الزائدة في اللغة العربية، قراءة في آراء النحاة والبلاغيين، إعداد صالح مرحباوي، ٢٠٢٢/ الجزائر.**

يتناول هذا البحث ظاهرة لغوية شائعة في التراكيب العربية البليغة القديمة على وجه الخصوص، هذه الظاهرة هي ما يعرف بالحروف الزائدة، وهي مجموعة من الحروف التي تستخدم في التراكيب، ولكنها تبدو أنها غير أساسية فيها، لذلك وصفت بأنها زائدة، وقال النحاة إن زيادتها لغرض التوكيد، وتقوية المعنى، دون أن يؤثر وجودها أو عدمه في المعنى الأصلي أو في استقامة الكلام من الناحية المعنوية، وقد كانت مثار جدل، ومحل خلاف بين النحاة واللغويين والبلاغيين؛ لهذا السبب ولوظيفتها أيضا كل يرى رأيه، ومما زاد في حدة هذه القضية واحتدام الخلاف ورودها في القرآن الكريم، حيث رفض كثير من العلماء هذا الوصف على أساس أن القرآن كلام الله المعجز، ومن ثم فمن غير الصحيح القول بزيادتها؛ لذا

رأينا كثيرا من علماء العربية، ومن البلاغيين بشكل خاص يبحثون في دلالتها وأسرارها البلاغية، متجاوزين الآراء النحوية بشأن هذه الحروف.

ويختلف هذا البحث عن بحثي، لكونه قصر الكلام فيه على الحروف الزائدة، أما بحثي فقد تناولت فيه الحروف التي وسمها النحويون بكونها زائدة لازمة.

- **الأداة (ما) الزائدة اللازمة، والزائدة غير اللازمة في النحو.**

ويتناول هذا البحث إحدى أدوات المعاني، في النحو العربي، وهي الأداة (ما)، حيث وجد الباحث أنها تأتي في مواقع كثيرة من الكلام باستخدامات متنوعة، وبدلالات مختلفة، وتكون في بعض المواضع زائدة لازمة، لا يمكن حذفها، في حين تكون في مواضع أخرى زائدة غير لازمة، يمكن حذفها دون أن يحدث خلل في الجملة.

ويختلف بحثي هذا في كون مادة هذا البحث قد حاولت فيه جمع الحروف الموسومة بكونها زائدة لازمة، دون الاقتصار على الأداة (ما)، فقد فاختلف منهجا ومحتوى عما ورد فيه.

خطة البحث

وقد قمت بتقسيم البحث إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين:

أما المقدمة فقد ذكرت فيها أهمية الموضوع، والمنهج الذي قام عليه، والخطة.

وأما التمهيد فقد ذكرت فيه التعريف بالحرف، وسبب تسميته بهذا الاسم، والفرق بينه وبين الفعل والاسم، وعلامته، كما ذكرت معنى الزيادة، واللزوم.

المبحث الأول: الحروف الزائدة اللازمة الأحادية .

ألف الإلحاق المقصورة.

الباء في صيغة(أفعل بـــ).

الباء في قولهم : جاء القوم بأجمعهم.

التاء في قولهم: عامة.

الفاء في قولهم: خرجت فإذا الأسد حاضر.

الفاء في قولهم فقط.

الواو في قولهم ما قام زيد ولكن عمرو .

الواو في قولهم: جاء إما زيد وإما عمرو.

المبحث الثاني: الحروف الزائدة اللازمة الثنائية..

المطلب الأول: (أل) بين الزيادة واللزوم

(أل) في اسم الجلالة (الله).

(أل) في الآن.

(أل) في اللات.

(أل) في الذي والتي.

(أل) الداخلة على الأعلام.

(أل) الداخلة على بعض النكرات.

المطلب الثاني: (ما) بين الزيادة واللزوم

(ما) في أسلوب نجح الطلاب ولا سيما زيد.

(ما) في قولهم أما أنت منطلقا انطلقت.

(ما) في قولهم: افعل هذا إما لا.

(ما) في قولهم : شد ما أنك ذاهب.

المطلب الثالث: (ها) التنبيه في قولهم: يا أيها الرجل.

التمهيد

الحرف لغة

الحرف من كل شيء: طرفه وشفيره وحده، ومن ذلك حرف الجبل، وهو: أعلاه المحدد، وقال شمر: الحرف من الجبل: ما نتأ في جنبه منه. (١)

قال الليث: الحرف من حروف الهجاء. قال: وكل كلمة بنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني فاسمها حرف، وإن كان بناؤها بحرفين أو فوق ذلك، مثل: حتى وهل وبل ولعل.

وكل كلمة تقرأ على وجوه من القرآن تسمى حرفا، يقرأ هذا في حرف ابن مسعود أي في قراءة ابن مسعود. (٢)

والإنسان يكون على حرف من أمره: كأنه ينتظر ويتوقع، فإن رأى من ناحيته ما يحب، وإلا مال إلى غيرها. وقال الله جل وعز: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ ﴿١١﴾ ﴾(٣) الحج: ١١ ، أي إذا لم ير ما أحب انقلب على وجهه(٤).

وحرف السفينة: جانب شقها. وقال أبو إسحاق في تفسير هذه الآية:﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ ﴿١١﴾ ﴾ ، جاء في التفسير: على شك، قال: وحقيقته أنه يعبد الله على حرف الطريقة في الدين لا يدخل فيه دخول متمكن(٥).

الحرف: واحد حروف التهجي الثمانية والعشرين، سمي بالحرف الذي هو في الأصل الطرف والجانب، قال الفراء، وابن السكيت: وحروف المعجم كلها مؤنثة، وجوزوا التذكير في الألف(٦).

(١) الصحاح ٤/ ١٣٤٢، تاج العروس ٢٣/ ١٢٨، القاموس المحيط ٧٩٩/١.
(٢) تهذيب اللغة ١٠/٥.
(٣) الحج ١١.
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق.
(٦) الكليات ٨١٩ تاج العروس٢٣/ ١٢٨.

الحرف اصطلاحا:

في العربية نوعان من الحروف، حروف مبان وحروف معان، أما الأولى فهي ما يعرف بحروف المعجم، وهي التي تتشكل منها الكلمات، أما الثانية في حروف المعاني، وهي التي يكون لها معنى معين؛ وذلك حين دخولها على الاسم أو الفعل من أمثلة حروف الجر، وحروف النفي، وحروف الجزم والعطف، وغيرها، وهي القسم الثالث من أقسام الكلمة في اللغة العربية، وقد عرفها النحويون بكونها، ما دلت على معنى في غيرها، نحو قولك: أخذت درهما من مال زيد، فـ (من) تدخل للتبعيض للمال، والبعض هو الدرهم من المال. وإن شئت اعتبرته بامتناع حد الاسم والفعل منه، أو بامتناع خواصهما منه(١).

الفرق بين الحرف والفعل والاسم(٢)

المعاني التي يحتاج إليها الكلام ثلاثة، وذلك أن من الكلام ما يكون خبرا ويخبر عنه، فسمى النحويون هذا النوع اسما.

ومن الكلام ما يكون خبرا ولا يخبر عنه، فسمى النحويون هذا النوع فعلا.

ومن الكلام ما لا يكون خبرا ولا يخبر عنه، فسمى النحويون هذا النوع حرفا.

وليس هاهنا معنى يتوهم سوى هذه الأقسام الثلاثة، فلهذا لا إشكال فيما عدا هذه الأقسام، إذ لا معنى يتوهم سواها.

ووجه آخر: أن المعاني قد أحطنا بعلم جميعها، والألفاظ يحتاج إليها من أجل المعاني، فإذا كان كل معنى لا يمكن أن يعبر عنه إلا بأحد هذه الأقسام الثلاثة، دل ذلك على أن جميع الأقسام ثلاثة.

علة تسمية الحرف بهذا الاسم

فالجواب في ذلك من وجهين: (٣)

---

(١) علل النحو ص ١٤٢، المفصل ص ٣٧٩ ، المباحث المرضية المتعلقة بـ من الشرطية ص ٣٤، اللباب ص ٥٠/١.

(٢)علل النحو ص١٣٧.

(٣)علل النحو ص ١٣٨.

أحدهما: أن غرض النحويين بهذا التلقيب الفصل بين هذه الأقسام، إذ كانت معانيها مختلفة، فإذا كان القصد باللقب إلى الفصل، فليس لأحد أن يقول: لم لقبتم هذا القسم بهذا اللقب دون غيره؟ إذ لا لقب يلقب به إلا ويمكن أن يعترض بهذا السؤال، وقد وجب بحالة أن يخص بلقب، فإذا وجب الشيء لم يجب الاعتراض عليه.

والوجه الثاني: أنه يمكن أن يجعل لكل لقب معنى من أجله لقب به.

والوجه في تلقيب ما صح أن يكون خبرا ويخبر عنه بـــ (الاسم)، لأن الاسم مشتق من سما يسمو، أي: ارتفع، فلما كان هذا له مزية على النوعين الآخرين، من أجل أنه شارك النوع الذي يكون خبرا في هذا المعنى، ويفضله في أن الخبر يصح عنه، وجب أن يلقب بما ينبئ عن هذه المزية، فلقب بالاسم، ليدل بذلك على علوه وارتفاعه على النوعين الآخرين.

وأما النوع الثاني فلقب بـــ (الفعل)، وذلك أن قولك: ضرب، يدل على الضرب والزمان، والضرب هو فعل في الحقيقة، فلما كان (ضرب) يدل عليه لقب بما دل عليه.

فإن قيل: فلم صار تلقيبه بالفعل الدال عليه دون الزمان، وهو أيضا دال عليه؟

قيل: لأنه مشتق من لفظ المصدر، وليس مشتقا من لفظ الزمان، فلما اجتمع فيه الدلالة على المصدر واشتقاق اللفظ كان أخص به من الزمان، لوجود لفظه فيه.

وأما تسمية النوع الثالث بالحرف في اللغة، فموضوع لطرف الشيء، وكان هذا النوع إنما يقع طرفا للاسم والفعل معا، خص بهذا اللقب، لقولك: أزيد ترى في الدار؟ فالألف إنما دخلت للاستفهام عن كون زيد، ولم تدخل هي لمعنى يختصها، وهي في اللفظ طرف مع ذلك، فاعرفه.

واعلم أن للاسم حدا وخواص، فحده: كل ما دل على معنى مفرد تحته، غير مقترن بزمان محصل فهو اسم، كقوله: رجل، وفرس، وما أشبه ذلك، ألا ترى أن هذه اللفظة دالة على شخص مجرد من شيء سواه! (١).

علامة الحرف

وأما الفعل: فحده أن يقال: كل كلمة تدل على معنى وزمان محصل فهو فعل، كقولك: ضرب، وانطلق، يدل على انطلاق في زمان.

وأما الحرف: فحده: ما دل على معنى في غيره، نحو قولك: أخذت درهما من مال زيد، فـــ (من) تدخل للتبعيض للمال، والبعض هو الدرهم من المال. وإن شئت اعتبرته بامتناع حد الاسم والفعل منه، أو بامتناع خواصهما منه(٢).

مفهوم الزيادة

الزيادة لغة النماء.

قال ابن منظور:" الزيادة: النمو، وكذلك الزوادة. والزيادة: خلاف النقصان. زاد الشيء يزيد زيدا وزيدا وزيادة وزيادا ومزيدا ومزادا أي ازداد. والزيد والزيد: الزيادة.

وزدته أنا أزيده زيادة: جعلت فيه الزيادة. واستزدته: طلبت منه الزيادة. واستزاده أي استقصره. واستزاد فلان فلانا إذا عتب عليه في أمر لم يرضه، وإذا أعطى رجلا شيئا فطلب زيادة على ما أعطاه قيل: قد استزاده. يقال للرجل يعطى شيئا: هل تزداد؟ المعنى هل تطلب زيادة على ما أعطيتك"(٣).

الزيادة اصطلاحا:

لم يضع النحويون لزيادة حروف المعاني ضابطا محددا، بل تحدثوا عنها وبينوا مواضعها.

---

(١) علل النحو ص ١٣٩.
(٢) لسان العرب ١٩٨/٣.
(٣) علل النحو ص ١٤١ ، ١٤٢.

وسوف أذكر طرفا من حديث النحويين حول المقصود بالزيادة.

قال سيبويه في أثناء حديثه عن زيادة (من):" وقد تدخل في موضعٍ لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ولكنها توكيد بمنزلة (ما)، إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحد. ولو أخرجت من كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بمن لأن هذا موضع تبعيضٍ، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس. وكذلك: ويحه من رجلٍ، إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال. وكذلك: لي ملؤه من عسلٍ، وكذلك: هو أفضل من زيدٍ، إنما أراد أن يفضله على بعضٍ ولا يعم. وجعل زيداً الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك: شرٌّ من زيدٍ، وكذلك إذا قال: أخزى الله الكاذب مني ومنك. إلا أن هذا وأفضل منك لا يستغني عن من فيهما، لأنها توصل الأمر إلى ما بعدها"(١).

وقال أيضا في حديثه عن زيادة (الباء):" وقد تكون باء الإضافة بمنزلتها في التوكيد، وذلك قولك: ما زيد بمنطلقٍ، ولست بذاهبٍ، أراد أن يكون مؤكداً حيث نفي الانطلاق والذهاب وكذلك: كفى بالشيب لو ألقى الباء استقام الكلام"(٢).

يقول د/صالح مرحباوي:" ويكاد يجمع النحويون وعلى رأسهم سيبويه على زيادة هذه الحروف وعلى أن الكلام من دونها باق على استقامته"(٣).

قال ابن يعيش:" ويعني بالزائد: أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداثِ معنى. والصلةُ والحَشوُ من عبارات الكوفيين، والزيادةُ والإلغاءُ من عباراتِ البصريين. وجملةُ الحروف التي تزاد هي هذه الستةُ التي ذكرها: "إنْ"، مكسورةَ الهمزة، و"أنْ" مفتوحةَ الهمزة، و"ما"، و"لا"، و"مِن"، والباءُ"(٤).

وقال أيضا:" وقد أنكر بعضهم وقوعَ هذه الأحرف زوائدَ لغيرِ معنى، إذ ذلك يكون كالعَبَث، والتنزيلُ مُنزه عن مثل ذلك. وليس يخلو إنكارُهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة أو لما ذكروه من المعنى. فإن كان الأوّلُ، فقد جاء منه في التنزيل

(١) الكتاب ٤/ ٢٢٤، ٢٢٥.
(٢) الكتاب ٤/٢٢٥.
(٣) الحروف الزائدة في اللغة العربية قراءة في آراء النحاة والبلاغيين ص ٢٦٣ .
(٤) شرح المفصل ٥/٦٤.

والشعر ما لا يُحصَى على ما سنذكره في كل حرف منها. وإن كان الثاني، فليس كما ظنّوا؛ لأنّ قولنا: "زائدٌ" ليس المراد أنّه قد دخل لغير معنى ألبتة، بل يزاد لضرب من التأكيد. والتأكيدُ معنى صحيح"[١].

قال سيبويه عقيبَ ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴿١٥٥﴾﴾ النساء: ١٥٥ ، ونظائرِه:" فهو لَغوٌ من حيث إنها لم تُحدِث شيئًا لم يكن قبلَ أن تجيء من المعنى، سوى تأكيد الكلام"[٢].

تعريف اللزوم

اللزوم لغة اللصوق.

اللزوم: يستعمل بمعنى امتناع الانفكاك اصطلاحا، وبمعنى التبعية لغة، وكل واحد منهما متعد بنفسه، فإذا استعمل الأول مع (من) فكأنه قيل: امتنع انفكاكه منه، وإذا استعمل الثاني معه فكأنه قيل ينشأ منه] (معنى اللزوم للشيء عدم المفارقة عنه) يقال: لزم فلان بيته إذا لم يفارقه ولم يوجد في غيره

ومنه قولهم: الباء لازمة للحرفية والجر، أم المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام [والكلمات الاستفهامية لازمة لصدر الكلام و (قد) من لوازم الأفعال[٣].

١-شرح المفصل ٦٥/٤.
٢-الكتاب ٢٢١/٤.
٣-الكليات صـ ٧٩٥.

المبحث الأول

الحروف الزائدة اللازمة الأحادية

ألف الإلحاق المقصورة.

الباء في صيغة(أفعل بـــ).

الباء في قولهم : جاء القوم بأجمعهم.

التاء في قولهم: عامة.

الفاء في قولهم: خرجت فإذا الأسد حاضر.

الفاء في قولهم فقط.

الواو في قولهم :ما قام زيد ولكن عمرو .

الواو في قولهم: جاء إما زيد وإما عمرو.

المبحث الأول

الحروف الزائدة اللازمة الأحادية

مدخل

من القضايا التي أثارت جدلا بين النحويين عامة ما يعرف بالحروف الزائدة اللازمة، وهذه الحروف الزائدة اللازمة هي تلك التي تندرج ضمن حروف المعاني، وليست من حروف المباني، أو كما تسمى بحروف المعجم، التي تتشكل منها الكلمات، فهذه تدخل ضمن مباحث علم الصرف، وليست من مباحث علم النحو.

الحروف الزائدة اللازمة هي مجموعة من قليلة من حروف المعاني، التي تميزت بهذه الخاصية، في بعض الأساليب اللغوية.

هذه اللزومية ليست ملازمة لهذه الحروف، بل هي عارضة، فهذه الحروف، لها معان أصيلة، تستخدم فيها، ووظائف تؤديها في التراكيب التي توظفها، فبتالي هذه اللزومية طارئة لأغراض معينة يمليها السياق، ويتطلبها المقام.

(ألف) الإلحاق المقصورة زائدة لازمة.

قال السيوطي: "الإلحاق أن نبني –مثلا– من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعي الأصول؛ فتجعل كل حرف مقابل حرف. فتفي "أي: تنتهي" أصول الثلاثية؛ فتأتي بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من الرباعي الأصول، فيسمى ذلك الحرف –الذي زاد– حرف الإلحاق"[1].

يمنع الاسم من الصرف للعلمية مع ألف الإلحاق المقصورة.

بيان هذا: أن العرب كانوا يلحقون بآخر بعض الأسماء ألفا زائدة، لازمة، مقصورة أو ممدودة، فيصير الاسم على وزن اسم آخر، ويخضع لبعض الأحكام اللغوية التي يخضع لها ذلك الاسم الآخر –ومنها: الصرف، وعدمه– وتسمى هذا

(١) همع الهوامع ١١٧/١.

الألف: "ألف الإلحاق" ومن أمثلتها: "علقى"، علم لنبت، و"أرطى"، علم لشجر، وهما ملحقان بجعفر. وصح منعهما من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة؛ لأن ألف الإلحاق المقصورة في الكلمتين زائدة لازمة، وزيادتها اللازمة في آخرهما جعلتهما على وزن "فعلى" المختومة بألف التأنيث المقصورة اللازمة التي يمتنع صرف الاسم بسبب وجودها، فلما أشبهت ألف الإلحاق المقصورة في زيادتها ولزومها ألف التأنيث المقصورة –وجعلت وزن الاسم جاريا على الوزن الخاص بهذه– امتنع صرفه معها كما يمتع مع ألف التأنيث؛ إلا أن ألف التأنيث أصيلة في المنع؛ فيكفي وجودها وحدها للمنع، دون أن ينضم إليها بسبب آخر. أما ألف الإلحاق فلا بد أن ينضم لها العلمية تقول: هذا علقى يتكلم عرفت علقى يحسن الخطابة، استمعت إلى علقى، فهو ممنوع من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة.

ومن أمثلة المقصورة: رجل عزهى "أي: لا يلهو": وزنها "فعلى" ولا تكون الكلمة المختومة بألف الإلحاق المقصورة على وزن "فعلى"، بضم الفاء. أما ألف الإلحاق الممدودة –مثل: علباء– فلا تمنع من الصرف [١].

الباء في قولهم جاء القوم بأجمَعُهم

من الأساليب الصحيحة جاء القوم بأجمَعُهم "بفتح الميم، أو ضمها". فكلمة: "أجمع" هذه من الألفاظ التوكيد القليلة، ولا بد أن تضاف إلى ضمير المؤكَّد، وأن تسبقها الباء الزائدة الجارة. وهي زائدة لازمة لا تفارقها. وتعرب كلمة: "أجمع" توكيداً مجرور اللفظ بالباء الزائدة اللازمة، في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب حالة المؤكَّد "المتبوع". وهذا الإعراب أوضح وأيْسر من إعرابها بدلًا من المتبوع، مجرورة اللفظ بالباء في محل رفع، أو: نصب، أو: جر؛ لأن صاحب هذا

٢-إرشاد السالك إلى حل ألفية لابن القيم٧٥٣/٢، وينظر: النحو الوافي ٢٥٥/٤.

الإعراب لا يجعل "أجمع" هنا من ألفاظ التوكيد، برغم أنها –عنده– تؤدي معناه وتضاف إلى ضمير مطابق للمؤكَّد(١).

الباء في قولهم (أفعل به) في التعجب:

التعجب من المعاني التي تعرض في النفس، ويكون مما خفي سببه، وخرج عن نظائره، أو قل نظيره، ومن الصيغ الموضوعة له (أفعل به) (٢)، والخلاف بينهم في حقيقتها، هل هي فعل ماض، أو أمر؟ وفي حقيقة الباء.

اتفق النحويون **في أن** (أفعِل به) (٣) فعل، وأنه موضوع للتعجب، واختلفوا هل نقل عن شيء أو لا؟

المذهب الأول: ذهب الزمخشري إلى أن (أفعل) فعل أمر حقيقة معناه التعجب، والمناسبة بينهما ما في كلٍّ من المبالغة، فمبالغة التعجب ظاهرة، وأما الأمر فقد يفيدها، نحو: ﴿**قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا**﴾(الإسراء: ٥٠).

قال الزمخشري:" وأما أكرم بزيد فقيل أصله أكرم زيد أي صار ذا كرم، كأغدَّ البعير أي صار ذا غدة، **إلا أنه أخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر، كما أخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء في قولهم: (رحمه الله)، والباء مثلها في (كفي بالله)، وفي هذا ضرب من التعسف، وعندي أن أسهل منه مأخذًا أن يقال إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدًا كريمًا**، أي بأن يصفه بالكرم، و(الباء) مزيدة... للتأكيد والاختصاص، أو بأن يصيره ذا كرم والباء للتعدية، هذا أصله ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك: (يا رجلان أكرم بزيد، ويا رجال أكرم بزيد)"(٤).

---

(١) مغني اللبيب ٧٧٢/١، ٧٧٣.
(٢) المحال مماحلة الإنسان، وهي مناكرته إياه، ينكر الذي قاله. لسان العرب ٦١٩/١١.
(٣) شرح التسهيل ٣٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٠٦٦/٤ .
(٤) المفصل صـ ٣٦٧، ٣٦٨.

ونسب إلى الأخفش، والفراء، والزجاج، والذي في معاني القرآن لهم يخالف ذلك.

قال الأخفش:" وقال ﴿أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ ﴾(الكهف: ٢٦) ،أي: ما أَبْصَرَهُ وأَسْمَعَه كما تقول: "أَكْرِمْ بِهِ" أي: ما أَكْرَمَهُ؛ وذلك أن العرب تقول: "يا أَمَةَ اللهِ أَكْرِمْ بِزَيْدٍ" فهذا معنى ما أَكْرَمَهُ ولو كان يأمرها أن تفعل لقال "أَكْرِمِي زَيْداً"(١).

وقال الفراء" وقوله: ﴿أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ ﴾، يريدُ الله تبارك وتعالى كقولك فِي الكلام: أكرم بعبد الله ومعناهُ: ما أكرم عبد الله، وكذلك قوله ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ مريم: ٣٨ ، ما أسمعهم ما أبصرهم، وكل ما كَانَ فِيهِ معنى من المدح والذم فإنك تَقُولُ فِيهِ: أظرف بِهِ وأكرم بِهِ"(٢).

وقال الزجاج عند قوله تعالى﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ مريم: ٣٨ :" المعنى ما أسمعهم وأبصرهم يوم القيامة؛ لأنهم شاهدوا من البعث وأمر الله –عز وجل– ما يسمع ويبصر بغير إعمال فكر وتروية"(٣).

واستدل أهل هذا المذهب بأن الظاهر في هذه الصيغة الدلالة على الأمر فيجب أن يقدر منقولاً عنه، وإلا كان إثباتًا للاشتراك في هذه الصيغة بين الأمر والتعجب بلا دليل"(٤).

وأورد ابن مالك على مذهب الزمخشري بعض الإشكالات، وهي: (٥)

الأول: "أنه لو كان الناطق بأفعِلْ المذكور آمِرًا بالتعجب لم يكن متعجبا كما لا يكون الأمر بالحلف والتشبيه والنداء حالفا ولا مشبّها ولا مناديا، ولا خلاف في

(١) معاني القرآن ٤٣٠/٢.
(٢) معاني القرآن ١٣٩/٢.
(٣) معاني القرآن٣٣٠/٣.
(٤) البرود الضافية صـ ١٦١٦.
(٥) شرح التسهيل٣٣/٣، ٣٤.

كون الناطق بأفْعِلْ المذكور متعجبا، وإنما الخلاف في انفراد التعجب ومجامعة الأمرية".

الثاني: "أنه لو كان أمرا مع الإجماع على فعليته لزم إبراز ضميره في التأنيث والتثنية والجمع، كما يلزم مع كل فعل أمر، متصرفا كان أو غير متصرف، ولا يعتذر عن ذلك بأنه مثل أو جار مجرى المثل، لأن المثل يلزم لفظا واحدا دون تبديل ولا تغيير، والجاري مجرى المثل يلزم لفظا واحداً مع اعتبار بعض التغيير، نحو: حبذا، ولله درك، فألزم لفظ حبذا ولله درك، وأجيز أن تختم الجملتان بما كان للناطق بهما غرض في الختم به، وأفعِل المذكور لا يلزم لفظا واحدا أصلا، فليس مثلا ولا جاريا مجرى المثل، فلو كان فعل أمر مسندا إلى ضمير المخاطب لبرز ضميره في التأنيث والتثنية والجمع، كما يلزم مع غيره من أفعال الأمر العارية من المثلية، وقيدت أفعال الأمر بالعارية من المثلية احترازا من نحو: "خُذ ما صفا ودَعْ ما كَدر"، و"زر غِبًّا تزدد حُبًّا"، على أن قولهم: (اذهب بذي تسلم) أشبه بالأمثال وأحق بأن يجرى مجراها، ولم يمنع ذلك من بروز فاعل الفعلين في التثنية والجمع والتأنيث، فلو كان أفعِلْ المذكور فعل أمر جاريا مجرى المثل لعومل معاملة "اذهب بذي تسلم".

الثالث أن أفعِلْ المذكور لو كان أمرا مسندا إلى المخاطب لم يجز أن يليه ضمير المخاطب نحو أحسن بك، لأن في ذلك إعمال فعل واحد في ضميرين فاعل ومفعول لمسمى واحد.

الرابع أن أفعِلْ المشار إليه لو كان بمعنى الأمر لا بمعنى أفعَلَ تالي (ما) لوجب له الإعلال إذ كانت عينه ياء أو واوا ما وجب لأبِن وأقم ونحوهما ولم يُقل أبين وأقومُ فيلزم مخالفة النظائر، فإذا جعل مخالفا لأبن وأقم، ونحوهما في الأمرية موافقا لأبْيَن وأقْوَم من ما أبْيَنَه وما أقْوَمه في التعجب سلك سبيل الاستدلال وأمن الشذوذ في التصحيح والإعلال.

ثم اختلف أصحاب هذا المذهب في الفاعل على أقوال:

القول الأول: ذهب الزمخشري إلى أنه ضمير المخاطب، كما تقدم.

وردَّ هذا القول بما يأتي: (١)

أولًا: أنه يلزم وجوب تثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه؛ لأن المخاطب كما يكون مفرداً مذكراً، فقد يكون مثنى ومجموعاً ومؤنثًا.

وأجيب: بأن المراد به مخاطب غير معين فأفرد وذكّر؛ لأنه أخف كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ (الأنعام: ٢٧)، ونحوه، قالوا: لا يراد: (ولو ترى يا محمد) بل يراد به مخاطب غير معين؛ لأن المرَّ قد بلغ حدًّا لا يختص به راءٍ دون آخر.

وثانيهما: أنه قد خرج مخرج المثل، والأمثال لا تغير؟ .

وردَّ(٢) بأن المثل لفظ سمع عن العرب فاستعمل كما هو، وفعل التعجب قياس لم يقفوا فيه على لفظ واحد مسموع عن العرب، تقول: (أحسن بزيد)، و(أكرم به)، و(أجهل) إلى غير ذلك.

القول الثاني ذهب ابن كيسان(٣) وحكاه الفارسي عن الزجاج (٤)- وروي عن ابن الطراوة- (٥) إلى أن الفاعل ضمير المصدر، أي (أحسن ياحُسْنُ بزيد) و(أكرم يا كرم بعمرو) أي: الزمه ودم به فأنت على ذلك قادر، وهو أهل له، فتصرف فيه كيف شئت.

واحتج أهل هذا المذهب بما ورد على الأولين من وجوب التثنية والجمع والتأنيث لو كان الأمر للمخاطب، **وردَّ قولهم بأمرين:** (٦)

(١) شرح التسهيل ٣٣/٣، والبرود الضافية ص ١٦١٧.
(٢) شرح التسهيل ٣٣/٣، ٣٤.
(٣) ينظر رأيه في: الجني الداني صـ٤٧.
(٤) الإغفال ٣٦٢/١، وشرح المقدمة المحسبة ٣٨٢/٢.
(٥) ارتشاف الضرب ٢٠٦٧/٤.
(٦) البرود الضافية ص ١٦١٧.

أحدهما: أنهم قد يصرحون بخطاب الشخص [١] فيقولون: (يا زيد أحسن بعمرو).

وأجيب: بأنه لا يجب أن يكون المخاطب الفاعل ألا تراك تقول: (يا زيد ليقم عمرو) **وفى هذا نظر**؛ لأن المعنى: (يا زيد قل لعمرو ليقم)، فالمخاطب هو المأمور.

وثانيهما: أن في المصادر ما لا يكون إلا مؤنثا [٢] كـ (السهولة)، و(النجابة) فكان يلزم أن يقال: (اسهل بزيد) و(انجبي بعمرو).

وأجيب: بأن الأصل في المصادر ألا تجيء بتاء تأنيث، فذكَّر مراعاة للأصل، أو لأن الأمثال لا تغير، أو لأنه في معنى الشيء والسبب كما قيل.

القول الثالث: ذهب الأخفش إلى أن الفاعل ضمير مستتر والباء للتعدية، والهاء مفعول به.

واستدل أصحاب هذا المذهب بأن الجار والمجرور في محل المفعول بأمور[٣]:

أحدها: أن زيادتها مع الفاعل قليلة، بخلاف كونها زائدة مع المفعول، أو كونها للتعدية، والحمل على الأكثر أولى.

وثانيها: أنه قد يحذف المجرور، ولو كان فاعلًا لم يجز، مثال الاختصار: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾ (مريم: ٣٨) حذفه من (أبصر).

وثالثها: أنهم قد حذفوا الباء فجاء المجرور منصوباً، قال:

لقد طرقتْ رحالَ الحىّ ليلى* **فأبْعِدْ دارَ مرتحلٍ مُزَارَا[٤]**

(١) الإغفال ٣٦١/١، ٣٦٢، وشرح الكافية للرضي ٢٣٥/٤.
(٢) شرح التسهيل ٣٨/٣.
(٣) التعليقة لابن النحاس ٢٦٣/١ ، ٢٦٤.
(٤) البيت من الوافر. والشاهد فيه قوله : فأبعد دار .. حيث حذف الجار ونصب المجرور. وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل ٣٥/٣، والفاخر ٣٠٢/١، والمساعد ١٥٠/٢.

وقد تأول ابن مالك، وابن عقيل[١] (فأبعدٍ) على أنه دعاء، وليس ثمَّ باء محذوفة، ولا هما صيغتا تعجب.

وقد أوله ابن النحاس قائلًا:" فلا نسلم أن (دار مرتحل) هو الذي كان مجروراً بالباء، وأنها حذفت ونصب، بل ها هنا- حذف الجار والمجرور كما حذفه في قوله تعالى :﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ ﴾ ".[٢]

ورابعها: أن فعل الأمر لا يرفع إلا ضميراً، إلا أن يكون باللام نحو :﴿ **قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا** ﴾مريم: ٧٥ .

المذهب الثاني **ذهب سيبويه**[٣]، **وأكثر النحويين**[٤] إلى أن صيغة (أفعل به) في الأصل فعل ماض، ثم نقلت إلى الأمر، ومعناه التعجب، و(زيد) فاعل، والباء زائدة مع الفاعل، ولا ضمير في (أفعل)، وهمزته للصيرورة، فمعنى (أكرم بزيد): (أكرم زيد) أي: صار ذا كرم.

قال سيبويه في **باب ما لا يجوز فيه ما أفعله:"والمعنى في أفعل به وما أفعله واحد، وكذلك أفعل منه"**[٥].

وقال أيضًا:" باب ما ينتصب انتصابَ الاسم بعد المقادير، وذلك قولك: ويحَه رجلًا، ولله درُّه رجلًا، وحسبُك به رجلًا، وما أشبه ذلك، وإن شئت قلت: ويحَه من رجلٍ، وحسبُك به من رجل، ولله درُّه من رجل، فتدخل من ههنا كدخولها في (كم) توكيدا، وانتصب الرجل لأنه ليس من الكلام الأول، وعمل فيه الكلام الأول، فصارت الهاء بمنزلة التنوين، ومع هذا أيضًا أنك إذا قلت وحيه فقد تعجبت

(١) شرح التسهيل ٣٥/٣، والمساعد ١٥٠/٢ ، ١٥١.
(٢) التعليقة على المقرب٢٦٦/١ ، ٢٦٧.
(٣) الكتاب ١٧٥/٢ ، ٢٢٥/٤بتصرف.
(٤) المقتضب ١٨٣/٤، والأصول ١٠١/١، والبغداديات ص١٦٥ ، ١٦٦، وشرح المفصل ١٤٨/٧، وشرح التسهيل ٣٤/٣، والتعليقة لابن النحاس ٢٥٩/١، وشرح الكافية للرضي ٢٣٥/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٦٦/٤.
(٥) الكتاب ٩٧/٤.

وأبهمتَ، من أي أمور الرجل تعجبت، وأي الأنواع تعجبت منه، فإذا قلت فارسا وحافظا فقد اختصصت ولم تُبهم، وبينت في أي نوع هو... **فكأنه قال: فكفى بك فارسا، وإنما يريد كفيتَ فارسا، ودخلتْه هذه الباء توكيدا...ومثله: أكرمْ به رجلًا**"(١).

قال ابن الحاجب:" و(به) فاعل عند سيبويه فلا ضمير في (أفعِل)، ومفعول عند الأخفش، والباء للتعدية، أو زائدة "(٢).

قال ابن حاجي :" وأما إعراب لفظ (به) في قوله (أفعل به) فرفع على أنه فاعل (أفعل) عند سيبويه؛ لأن الأصل عنده: أَحْسَنَ زيدٌ، و(الباء) زائدة للفرق بين (أفعل) هذه وبينها إذا استعملت أمراً، وزيادة الباء في الفاعل جائزة، كما في: ژ ﭖ ﭗ ﭘ ژ (الرعد: ٤٣)، إلا أن زيادتها ههنا لازمة لا يجوز إسقاطها بخلاف ما في ژ ﭗ ﭘ ژ فلا ضمير على ذلك التقدير في أفعل؛ لأن المجرور فاعل له"(٣).

والهمزة عند **سيبويه للصيرورة**(٤).

وأما الأخفش والقائلون بقوله فتحتمل أن تكون عندهم للتعدية، فتكون الباء زائدة مع المفعول نحو:﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾(البقرة: ١٩٥)، ويحتمل أن تكون للصيرورة فتكون الباء للتعدية.

وضعفه الرضي، حيث قال:" أما أحسن بزيد، فعند سيبويه: أفعل صورته أمر ومعناه الماضي، من أفعل، أي صار ذا فعل، كـ (ألحم)، أي صار ذا لحم، والباء بعده زائدة في الفاعل لازمة، وقد تحذف إن كان المتعجب منه (أن) وصلتها نحو: أحسن أن تقول، أي بأن تقول، على ما هو القياس، وضعف قوله، بأن الأمر بمعنى الماضي مما لم يعهد، بل جاء الماضي بمعنى الأمر، نحو: اتقى امرؤ ربه، وبأن

(١)الكتاب ١٧٥/٢. بتصرف.
(٢) الكافية ص٤٩.
(٣) االكافية ص٤٩.
(٤) شرح المفصل ١٤٨/٧ ، وشرح التسهيل ٣٩/٣ ، والمساعد ١٥٤/٢.

أفعل بمعنى صار ذا كذا، قليل، ولو كان منه، لجاز ألحم بزيد، وأشحم بزيد، وبأن زيادة الباء في الفاعل قليلة، والمطرد زيادتها في المفعول... وأيضا، همزة الجعل أكثر من همزة: صار ذا كذا، وان لم يكن شيء منهما قياسا مطردا"(١).

وضعف ابن حاجي ما نسب إلي سيبويه بخمسة أمور: (٢)

أحدها: إخراج الأمر عن وضعه إلى الخبر، وهذا عكس ما كثر في كلامهم، وليس بأمر بدليل لزومه صيغة واحدة.

والثانى: زيادة الباء في الفاعل على اللزوم وهو من الشواذ والنوادر.

والثالث: خلو صيغة الأمر عن الاستتار.

والرابع: الحكم بأن الصيغة المنقول إليها غير مراد بعد تقرر النقل؛ لأنهم قالوا: معنى (ما أحسن بزيد) واحد، ففي اللفظ نقل الخبر إلى الإنشاء، وفي المعنى نقل الإنشاء إلى الخبر باعتبار الأصل، وهذا تطويل للمسافة.

والخامس: كون الهمزة للصيرورة في الأمر؛ إذ معنى: أحسن بزيد: صار زيد ذا حسن، كـــ: أَغَدَّ البعيرُ(٣)، إذا صارَ ذَا غُدَّةٍ.

والراجح: أن صيغة (أفعل) فعل أمر لفظًا ومعنى كما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني، وأن ضمير المخاطب فاعل، و(زيد) مفعول به، والباء للتعدية، كما ذهب إليه الأخفش, فيكون (أفعل) أمراً لكل أحد بأن يجعل (زيداً) كريما أو حسنا، بحسب خصوصية المقام؛ وذلك إنما يكون بأن يصفه بالحسن، فكأنه قيل: صِفْهُ بالحسن.

التاء في قولهم عامة

كلمة: "عامة" "التاء في آخرها زائدة لازمة لا تفارقها في إفراد، ولا في تذكير، ولا في فروعهما. وهي للمبالغة، وليست للتأنيث"، تقول: حضر الجيش عامَّتُه،

(١) شرح الكافية ٤/٢٣٤، ٢٣٥.
(٢) الكافية ص٤٩.
(٣) مجمع الأمثال ٢/٥٧.

حضر الجيشان عامَّتُهما، حضر الجيوش عامَّتُهم، حضرت الفرقة عامَّتُها، حضرت الفرْقتان عامَّتُهما، حضرت الفرَق عامَّتُهن ...

الفاء في قولهم (فقط)

اختلف النحويون في حقيقة (فقط) على النحو التالي:

القول الأول: أن (فقط) اسم فعل أمر بمعنى انته، قال صاحب (التلخيص) [(١)] : (الفصاحةُ يُوصَفُ بها المفردُ والكلامُ والمتكلّمُ.والبلاغةُ يُوصَفُ بها الأخيرانِ فَقَطْ).

القول الثاني: قال التفتازاني في المطوّل[(٢)]: (وقوله: (فَقَط) من أسماء الأفعال بمعنى: انْتَه، وكثيراً ما يُصَدَّرُ بالفاء تزييناً للّفظ، وكأنّه جزاء شرط محذوف، أي: إذا وَصَفْتَ بها الأخيرين، أي: فانْتَه عن وصف الأوّل بها).

القول الثالث: قال ابن هشام في حواشي التسهيل: لم يُسمع منهم إلاّ مقروناً بالفاء، وهي زائدة لازمة عندي"[(٣)].

القول الرابع: قال الدّماميني نقلا عن ابن السِّيد[(٤)] في نحو: (أَخذتُ درهماً فقط): أخذتُ درهماً فاكتفيتُ به، فجعلها عاطفة".

قال: وهو خيرٌ من قول التفتازاني وابن هشام.

بقي أنّه يُرَدُّ على كلام (المطوّل) أنّ الفاء في جواب الشرط ليس للتزيين بل من حروف المعاني، ففيه منافاة.

ويُجابُ بأنّ الشرط المحذوف إنّما يُعتبرُ لإِصلاح الفاء المذكور للتزيين، وليس في المعنى داعٍ إلى اعتبار الشرط المحذوف، فذكر الفاء لتزيين اللفظ فيه تقوية لجانب المعنى لرعاية جانب اللفظ[(٥)].

---

(١) التلخيص صـ ٢٤.

(٢) المطول صـ ١٥.

(٣) الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة صـ ٤٧.

(٤) عبد الله بن محمد بن السيد، أبو محمد: من العلماء باللغة والأدب. ولد ونشأ في بطليوس في الأندلس (٤٤٤: ٥٥٢١هـ). من كتبه " الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن قتيبة - ط " و " المسائل والأجوبة - خ - ط " و" الحلل في شرح أبيات الجمل - خ " في جامعة طهران، و" الحلل في أغاليط الجمل " . ينظر: الأعلام للزركلي(١٢٣/٤).

(٥) الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة صـ ٤٨.

ثمّ إنّه قدّر أداة الشرط المحذوفة (إذا) ، وكذا وقع لغيره. والحقُّ أنّه لا يُحذف من أدوات الشرط إلاّ (إنْ) (١).

الفاء في نحو خرجت فإذا الأسد حاضر:

القول الأول: عاطفة عند مبرمان(٢).

القول الثاني: للسببية المحضة كفاء الجواب عند الزيادي، والزجاج.

واختاره ابن هشام، حيث قال:" الفاء في نحو: خرجت فإذا الأسد زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة وعاطفة عند مبرمان وأبي الفتح وللسببية المحضة، كفاء الجواب عند أبي إسحاق ويجب عندي أن يحمل على ذلك، مثل: ﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ ﴾ الكوثر: ١ ، ونحو: ائتني فإني أكرمك؛ إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس، ولا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها"(٣).

القول الثالث: الفاء في نحو: خرجت فإذا الأسد زائدة لازمة عند الفارسي(٤)، وابن جني.

وعلل ابن جني أن (إذا) هذه التي للمفاجأة قد تقدم من قولنا فيها أنها للإتباع، بدلالة قوله عز اسمه: ﴿ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ ۝٣٦ ﴾ الروم: ٣٦ ، فوقوعها جوابا للشرط يدل على أن فيها معنى الإتباع، كما أن الفاء في قولك: إن تحسن إلي فأنا أشكرك، إنما جاز الجواب بها لما فيها من معنى الإتباع، وإذا كانت (إذا) هذه التي للمفاجأة بما قدمناه للإتباع، فالفاء في قولنا خرجت فإذا زيد، زائدة؛ لأنك قد استغنيت بما في (إذا) من معنى الإتباع عن الفاء التي تفيد معنى الإتباع، كما استغني عنها في قوله جل اسمه: ﴿ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ ۝٣٦ ﴾.

(١) الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة صـ ٤٨.
(٢) مغني اللبيب ٢٢١ـ وينظر: شرح الدماميني صـ ٩١.
(٣) مغني اللبيب ٢٢١ـ وينظر: شرح الدماميني صـ ٩١.
(٤) المسائل المنثورة صـ ١٥.

فإن قال قائل: إذا كانت الفاء في قولنا: "خرجت فإذا زيد" زائدة، فأجز: خرجت إذا زيد، لأن الزائد حكمه أن يمكن طرحه، ولا يختل الكلام بذلك، ألا ترى إلى قوله عز اسمه: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴿١٥٩﴾ ﴾ آل عمران: ١٥٩ لما كانت (ما) زائدة، جاز أن تقول في الكلام لا في القرآن، فبرحمة من الله لنت لهم. وكذلك ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ ﴿٤٠﴾ ﴾ المؤمنون: ٤٠ Kايجوز في الكلام أن تقول: عن قليل.

فالجواب: أن الفاء وإن كانت هاهنا زائدة، فإنها زيادة لازمة لا يجوز حذفها؛ وذلك أن من الزوائد ما يلزم ألبتة، وذلك قولهم "افعله آثرا ما" أي أول شيء، فما زائدة لا يجوز حذفها، لأن معناه: افعله آثرا مختارا له، معنيا به، من قولهم: آثرت أن أفعل كذا وكذا.

ومن ذلك قوله عز اسمه: ﴿ فِيهَآ قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ﴿٧١﴾ ﴾ البقرة: ٧١، فالألف واللام في (الآن) زائدتان عندنا، لأن هذا الاسم معرفة بغيرهما، وإنما هو معرفة بلام أخرى مقدرة، غير هذه الظاهرة... وكذلك قولك مهما تفعل أفعل، ما زائدة لازمة(١).

وكذلك الألف واللام في الذي والتي، وتثنيتهما وجمعهما، والألى في معنى الذين زائدة أيضا، وإنما هن متعرفات بصلاتهن، والألف واللام فيهن زائدتان، لا يمكن حذفهما، فرب زائدة ما يلزم، فلا يجوز حذفه، وكذلك أيضا قولنا خرجت فإذا زيد، الفاء فيه زائدة أيضا.

وأما مذهب الزيادي في أن الفاء في قولهم: خرجت فإذا زيد، إنما دخلت الكلام لما فيه من معنى الشرط، ففاسد، وذلك أن قولك خرجت فإذا زيد، لا تجد فيه معنى شرط ولا جزاء، وإنما هو إخبار عن حال ماضية، منقضية، والشرط لا يصح إلا

(١) سر صناعة الإعراب ٢٧٢/١.

مع الاستقبال، ألا ترى أنك لا تجيز: إن قمت أمس قمت أول من أمس، هذا ونحوه من الكلام الخطأ، ليس يرتكبه أحد، فهذا وجه نراه، صحيح.

وشيء آخر يدل على فساد قول الزيادي، وهو أنه لو كان في الكلام معنى شرط لاستغني بما في (إذا) من معنى الاتباع عن الفاء، كما استغني عنها في قوله عز اسمه: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾﴾ الروم: ٣٦ ، ألا ترى أنهم يقولون: لن نفعل، وهي نفي، وسنفعل، ولم يقولوا لن سنفعل، وإن كانت (لن) نفيا لها، لأنهم استغنوا بما في (لن) من معنى الاستقبال، عن إعادة السين التي للاستقبال فكذلك كان ينبغي لو كان في الكلام معنى شرط، أن يستغنوا بما في إذا من معنى الإتباع عن الفاء الموضوعة للاتباع(١).

وأما مذهب مبرمان في أنها للعطف، فسقوطه أظهر؛ وذلك أن الجملة التي هي "خرجت" جملة مركبة من فعل وفاعل. وقولك "فإذا زيد" جملة مركبة من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ زيد، وخبره إذا، وحكم المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه، لأن العطف نظير التثنية، وليست الجملة المركبة من المبتدأ والخبر، وفق المركبة من الفعل والفاعل، فتعطف عليها.

فإن قيل: ألست تجيز: قام زيد وأخوك محمد، فتعطف إحدى الجملتين على الأخرى وإن اختلفتا بالتركيب، فهلا أجزت أيضا مثل هذا في: خرجت فإذا زيد؟

فالجواب أنه قد يجوز مع الواو؛ لقوتها وتصرفها، ما لا يجوز مع الفاء من الاتساع، ألا ترى أنك لو قلت: قام محمد فعمرو جالس، وأنت تعطف على حد ما تعطف بالواو، لم يكن للفاء هنا مدخل، لأن الثاني ليس متعلقا بالأول، وحكم الفاء إذا كانت عاطفة، ألا تتجرد من معنى الإتباع والتعليق بالأول(٢).

(١) سر صناعة الإعراب ٢٣٧/١ .
(٢) المصدر السابق/٢٧٤ .

القول في تركيب قولهم :(كذا)

اختلف النحويون فيها على ثلاثة أقوال

القول الأول: (كذا) اسم مركب من (كاف) التشبيه، و(ذا) اسم إشارة وهو بعد التركيب كناية عن عدد مبهم كـــ(كم) الخبرية [١].

القول الثاني: من النحويين من حكم على موضع الكاف بالإعراب وجعلها اسما مبتدأ كمثل[٢].

القول الثالث: الكاف زائدة لازمة فرارا من التركيب؛ إذ لا معنى للتشبيه فيها و(ذا) مجرورة بها كما في كائن سواء وقائل ذلك فيهما واحد، وهو ابن جني ، وابن عصفور[٣].

قال ابن جني:" ومن زيادة الكاف أيضا قولنا: لي عليه كذا وكذا، فالكاف هنا زائدا، لأنه لا معنى للتشبيه في هذا الكلام، إنما معناه: لي عليه عدد ما، فلا معنى للتشبيه هنا، وإذا لم يكن هنا تشبيه، فالكاف زائدة، إلا أنها زائدة لازمة، بمنزلة "آثرا ما" ونحوه ... وذا مجرور بها.

واستدل أصحابنا على أن (ذا) مجرور بالكاف بقوله عز اسمه: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ الحج: ٤٨ ، فالكاف في (كأين) هي الكاف في كذا وكذا، وإذا كانت الكاف زائدة فليست متعلقة بفعل، كما أن الباء في لست بقائم لما كانت زائدة لم تكن متعلقة بفعل، ولا معنى فعل، ويدلك على أن الكاف في كذا وكذا زائدة، وأنها قد خلطت بذا، وصارت معه كالجزء الواحد، أنك لا تضيف ذا، ولا تؤكدها، ولا تؤنثها، لا تقول: له كذه وكذه ملحفة، فجريا مجرى حبذا.

(١) همع الهوامع ٦٠٦/٢.
(٢) المصدر السابق ٦٠٦/٢.
(٣) المصدر السابق ٦٠٦/٢.

وعلى هذا قالوا: إن كذا وكذا درهما مالُك، فرفعوا المال، لأن الغرض في كذا وكذا إنما هو التوكيد والتكثير، وإذا كانت الكاف غير زائدة تعلقت بالفعل؛ لأنها حينئذ بمنزلة غيرها من سائر حروف الجر، فكما أن تلك كلها متى لم تزد فهي متعلقة بأفعال، فكذلك ينبغي أن تكون الكاف غير الزائدة، وذلك نحو قولك: أنت كزيد، فالتقدير: أنت "كائن" كزيد، كما أنك إذا قلت: أنت لزيد، فكأنك قلت: أنت كائن لزيد [١]".

الواو في (نحو ما قام زيد ولكن عمرو):

تستعمل (لكن) حرف عطف ، بشروط: [٢]

الأول: أن يتقدمها نفي أو نهي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا يقم زيد لكن عمرو، فإن قلت: قام زيد ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة، فقلت: لكن عمرو لم يقم وأجاز الكوفيون(لكن عمرو) على العطف، وليس بمسموع.

الشرط الثاني: أن يكون معطوفها مفرداً.

الشرط الثالث: ألا تقترن بالواو قاله الفارسي وأكثر النحويين وقال قوم لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو.

واختلف النحويون في نحو ما قام زيد ولكن عمرو على أربعة أقوال:

أحدها ليونس أن (لكن) غير عاطفة و(الواو) عاطفة مفرد على مفرد.

قال سيبويه:" ولو ابتَدأتَ كلاماً فقلتَ: ما مررتُ برجلٍ ولكنْ حِمارٌ، تريد: ولكنْ هو حمارٌ، كان عربيًّا؛ أو بلْ حمارٌ، أو لا بل حمارٌ، كان كذلك، كأنّه قال: ولكنِ الذى مررتُ به حمارٌ "[٣].

واختاره ابن الصائغ، وعلل لذلك بامتناع دخول العاطف على العاطف[٤].

---

(١) سر صناعة الإعراب ٣١٢/١، ٣١٣.

(٢) اللمحة ٧٠٣/٢، البديع في علم العربية ١/ ٣٦٤، مغني اللبيب ١/ ٣٨٥، ٣٨٦، ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٦، همع الهوامع ٢١٧/٣ .

(٣) الكتاب ٤٤٠/١.

(٤) اللمحة لابن الصائغ ٧٠٠/٢.

والثاني: لابن مالك أن(لكن) غير عاطفة و(الواو) عاطفة لجملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها، والتقدير في نحو: ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام عمرو وفي قوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴿٤٠﴾ ﴾ الأحزاب: ٤٠ ، ولكن كان رسول الله، وعلة ذلك أن الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو(١).

والثالث لابن عصفور أن (لكن) عاطفة والواو زائدة لازمة (٢).

والرابع: لابن كيسان أن (لكن) عاطفة والواو زائدة غير لازمة(٣).

والأولى أنها في المفرد عاطفة إن تجردت عن الواو، وأما مع الواو فالعاطفة هي الواو، و(لكن) لمجرد الاستدراك(٤).

حكم العطف بـــ(إما) المسبوقة بالواو

اختلف النحويون في (إمَّا)، هل هي من حروف العطف أو لا.

القول الأول: ذهب قوم إلى أنها عاطفة، وهو ظاهر **قول سيبويه، واختاره ابن الحاجب**، وظاهر قول ابن حاجي.

قال سيبويه:" واعلم أن (بل)، و(لابل)، و(لكنْ)، يشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت، كما أشركت بينهما الواو، والفاء، و(ثم)، و(أو) و(لا) و(إمَّا)، وما أشبه ذلك .."(٥)

واستدل القائلون بأنها عاطفة: بأنها قد تحذف الواو معها نحو :

---

(١) شرح الكافية الشافية صـ ١٢٣٠، ١٢٣١.

(٢) لم أعثر عليه في شرح الجمل، ولا المقرب، وينظر رأيه في: مغني اللبيب ٣٨٦/١، همع الهوامع ٢١٧/٣.

(٣) مغني اللبيب ١/ ٣٨٦، همع الهوامع ٢١٧/٣، ابن كيسان النحوي صـ ٣٠٧، ٣٠٨ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٢٠.

(٥) الكتاب ٤٣٥/١.

يا ليتما أمُّنَا شَالَتْ نَعامَتُها* إمَّا إلى جنَّةٍ إمَّا إلى نارِ**[١]

فيجب كونها – هنا – عاطفة، وإذا ثبت ذلك في موضع ثبت في غيره.

قالوا : ولأن الواو جامعة، والمعنى لأحد السببين، فعلم بذلك أن العطف لغير الواو، وإنما جمعوا بينهما ؛ لأن الواو عاطفة لـــ (إمَّا) على (إمَّا)، و(إمَّا) عاطفة للاسم، فيجب كونها – هنا – عاطفة، وإذا ثبت ذلك في موضع ثبت في غيره [٢].

ويرى د/ عباس حسن أنه إذا كانت "إمَّا" الثانية عندهم حرف عطف "فالواو التي قبلها زائدة لازمة لها. والأولى لا عمل لها في عطف أو غيره [٣].

القول الثاني: ذهب قوم من المحققين، كيونس، وابن كيسان، وابن عصفور، وابن مالك، وابن النحاس[٤] إلى أنها غير عاطفة، وإنما العطف بالواو.

قال الفارسي:" وليست إما بحرف عطف، لأن حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفرداً على مفردٍ أو جملة على جملةٍ وأنت تقول: ضربت إما زيداً وإما عمراً، فتجدها عارية من هذين القسمين. وتقول: وإما عمراً فتدخل عليه الواو، ولا يجتمع حرفان لمعنى"[٥].

واستدلوا على ذلك بما يأتي: أنها لو كانت عاطفة لم يجمعوا بينها وبين الواو ؛ ولأن الأولى غير عاطفة باتفاق، لوقوعها قبل المعطوف عليه نحو: (قام إمّا زيد وإمَّا عمرو)، فلتكن الثانية كذلك؛ لأن معناهما واحد.

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأحوص فى ملحق الديوان صـ ٢٧٤. شالث نعامتها: هلكت. والشاهد فيه قوله: إما إلى جنة إمَّا إلى نار حيث جاءت إمَّا الثانية بلا واو، فدل ذلك على أنها عاطفة. والبيت بلا نسبة في: شرح التسهيل ٣٤٤/٣، ٣٦٦، والجنى الداني صـ ٥٣٣.

(٢) البرود الضافية صـ ١٧٩٨.

(٣) النحو الوافي٦١٢/٣.

(٤) الارتشاف ١٩٧٦/٤، ومغنى اللبيب ٧١/١، والإيضاح للفارسي صـ ٢٩٧ ، والمسائل المنثورة صـ ٤٠ ، وشرح الجمل ٢٢٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٤٣/٣، ٣٤٤ ، والتعليقة ٧٤٠/٢ .

(٥) الإيضاح صـ ٢٩٧ ، والمسائل المنثورة صـ ٤٠ .

قال ابن مالك:" ونفيت أن تكون (إما) حرف عطف لأنها أيضا لا يليها معطوف إلا وقبلها الواو، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوۡاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلۡعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ (مريم: ٧٥) فالعطف بالواو لا بها، لأن عطفية الواو إذا خلت من إما ثابته، وعطفية إما إذا خلت من الواو منتفية، والأصل استصحاب ثبوت ما ثبت ونفي ما نفي.

وأيضا فإن توسط الواو بين إما وإما كتوسطها بين لا ولا في نحو: زيد لا بخيل ولا جبان، والعطف قبل (لا) بالواو بإجماع، فليكن بها قبل إما ليتفق المتماثلان ولا يختلفا.

ومن زعم أن إما عاطفة فله شبهتان:

إحداهما: أن الواو قد تحذف ويستغنى بـــ (إما) كقول الشاعر:

ياليتما أمنا شالتْ نعامتها ** إما إلى جَنَّةٍ إما إلى نار

الثانية: أنّ أو تعاقبها، كقراءة أبي رضي الله عنه: (وإنا أو إياكم لإما على هدى أو في ضلال مبين) [1]، وأو عاطفة بإجماع، فلتكن إما كذلك، ليتفق المتعاقبان ولا يختلفا.

والجواب عن الأولى أن ذلك معدود من الضرورات النادرة، فلا اعتداد به. ومن يرى أنها عاطفة فلا يرى إخلاءها من الواو قياسا على ما ندر من ذلك، فلا يصح استناده إليه، واعتماده عليه.

والجواب عن الشبهة الثانية أن المعاقبة التي في: قام إما زيد وإما عمرو، وقام إما زيد أو عمرو. شبيهة بالمعاقبة التي في: لا تضرب زيداً ولا عمرا، ولا تضرب زيداً أو عمرا، ولا خلاف في انتفاء تأثيرها مع لا، فليكن منتفيا مع إما، ليتفق المتماثلان ولا يختلفا"[2].

(١) سبأ ٢٤، شرح التسهيل ٣/ ٣٤٤، الجنى الداني صـ ٥٣١.
(٢) شرح التسهيل ٣/٣٤٣، ٣٤٤ .

قال المرادي:" ونقل عن يونس، وأبي علي، وابن كيسان، أنها ليست بعاطفة؛ وبه أقول تخلصاً من دخول عاطف على عاطف، ولأن وقوعها بعد الواو، مسبوقة بمثلها، شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها، في مثل: لا زيد ولا عمرو فيها، ولا هذه غير عاطفة، بإجماع. فلتكن إما كذلك"(١).

وقال ابن حاجي:" ثم اعلم أن أبا على الفارسي ذهب إلى أن (إمَّا) ليس من الحروف العاطفة؛ لوجهين، أحدهما: مجيئها قبل المعطوف عليه متصلا بالفعل نحو: جاء إما زيد أو عمرو، وحرف العطف لا يجوز مجيئه متصلا بالفعل فلا يقال: جاء وزيد.

وأجيب عن الأول بأن (إما) المقدمة على المعطوف عليه ليست من الحروف العاطفة باتفاق، فالكلام فى الثانية، ويشهد لكونها من الحروف العاطفة أنه يصح أن يقوم مقامها واو عاطفة على القطع، وحينئذ لابد من الجواب عن دخول العاطف عليها، فالجواب عنه بوجهين:

أحدهما: أن الواو الداخلة ليست عاطفة بل (إما) مع الواو كلاهما عاطفة.

والثانى: أن الواو لعطف (إما) الثانية على (إما) الأولى.

وفى وجهى الجواب نظر معلوم وجهه عند العارف".(٢)

تحدث ابن حاجي عن الخلاف الواقع في (أما)، وهل هي من حروف العطف أو لا؟ والذي يظهر لي أن ابن حاجي يرى أنها ليست من حروف العطف، فقد ذكر حجة القائلين بأنها ليست من حروف العطف، وهي:-

أحدهما: مجيئها قبل المعطوف عليه متصلا بالفعل نحو: جاء إما زيد أو عمرو، وحرف العطف لا يجوز مجيئه متصلا بالفعل فلا يقال: جاء وزيد.

(١) الجنى الداني صـ ٥٢٩.
(٢) شرح الكافية لابن حاجي ص١١٧٢.

وضعف ابن حاجي هذا الدليل بأن (إما) المقدمة على المعطوف عليه ليست من الحروف العاطفة باتفاق، فالكلام في الثانية.

الثاني: دخول العاطف عليها، وقد أجاب عنه القائلون بأنها عاطفة بوجهين:

أحدهما: أن الواو الداخلة ليست عاطفة بل (إما) مع الواو كلاهما عاطفة.

والآخر: أن الواو لعطف (إما) الثانية على (إما) الأولى.

ثم قال ابن حاجي:" وفى وجهى الجواب نظر معلوم وجهه عند العارف".

ولكي أوضح كلمة ابن حاجي :" وفى وجهى الجواب نظر معلوم وجهه عند العارف".

أقول إن الجواب الأول وهو: أن الواو الداخلة ليست عاطفة بل (إما) مع الواو كلاهما عاطفة ضعيف، فما سمعنا عن اجتماع حرفي عطف في جملة واحدة.

وأما الجواب الثاني وهو: أن الواو لعطف (إما) الثانية على (إما) الأولى، فقد أجاب عنه الفارسي مسبقا بقوله:" وليست إما بحرف عطف، لأن حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفرداً على مفردٍ أو جملة على جملةٍ وأنت تقول: ضربت إما زيداً وإما عمراً، فتجدها عارية من هذين القسمين".

وأرى أن في تضعيف الجواب اختيار، وبه يكون ابن حاجي مؤيدا لرأي الفارسي، ومخالفا لرأي سيبويه.

تعقيب : أرى أن (إما) ليست من حروف العطف، وذلك لما يأتي:

١. أن عطفية الواو إذا خلت من إما ثابتة، وعطفية إما إذا خلت من الواو منتفية، والأصل استصحاب ثبوت ما ثبت ونفي ما نفي.

٢. أن في القول بأنها ليست عاطفة تخلصاً من دخول عاطف على عاطف.

٣. أن وقوعها بعد الواو، مسبوقة بمثلها، شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها، في مثل: لا زيد ولا عمرو فيها، ولا هذه غير عاطفة، بإجماع، فلتكن إما كذلك.

٤. أن حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفرداً على مفردٍ أو جملة على جملةٍ وأنت تقول: ضربت إما زيداً وإما عمراً، فتجدها عارية من هذين القسمين.

المبحث الثاني

الحروف الزائدة اللازمة الثنائية

المطلب الأول: (أل) بين الزيادة واللزوم

(أل) في لفظ الجلالة.

(أل) في الآن.

(أل) في اللات.

(أل) في الذي والتي.

(أل) الداخلة على الأعلام.

المطلب الثاني: (ما) بين الزيادة واللزوم

(ما) في أسلوب ولا سيما رجل.

(ما) في أسلوب بينما.

(ما) في قولهم أما أنت منطلقا انطلقت.

(ما) في قولهم: افعل هذا إما لا.

زيادة (ما) في قولهم : بعين ما أرينك.

المطلب الثالث: (ها) التنبيه في قولهم: يأيها الرجل.

المبحث الثاني

الحروف الزائدة اللازمة الثنائية

المطلب الأول: (أل) بين الزيادة واللزوم

الألف واللام في اسم الجلالة (الله)

الله –عز وجل– في اشتقاقه أربعة أقوال:

القول الأول: ذهب يونس بن حبيب، والكسائي، والفراء وقطرب، والأخفش: إلى أن أصله الإله ثم حذفت الهمزة تخفيفاً فاجتمعت لامان، فأدغمت الأولى في الثانية فقيل: «الله». فأصله «فِعال» بمعنى «مفعول» كأنه مألوه أي معبود مستحق للعبادة يعبده الخلق ويؤلهونه.

والتأله: التعبد. قال رؤبة: (١)

لِلهِ دَرُّ الغَانِيَاتِ المُدَّهِ ... سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تألُّهِي

أي من تعبدي، والمصدر من ألهت: الألوهة.

ونظير قولهم: (الله) في الحذف قولهم «أناس» ثم قالوا: «الناس» وأصله «الأناس» فحذفت الهمزة فقيل «الناس».

قال سيبويه:"كأن الاسم –والله أعلم –(إله)، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف، وصارت الألف واللام خلفاً منها، فهذا أيضاً ما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف، ومثل ذلك: أناس، فإذا أدخلت الألف واللام قلت: الناس، إلا أن (الناس)، قد تفارقهم الألف واللام ويكون نكرة، واسم الله – تبارك وتعالى– لا يكون فيه ذلك"(٢).

---

(١) البيت من بحر الرجز، لرؤبة بن العجاج في الديوان صـ ١٦٥، وسفير السعادة ١٣/١، وشرح رب البرية في شرح نظم الآجرومية صـ ٩.

(٢) الكتاب ١٩٥/٢- ١٩٦، وينظر: مجالس العلماء ص٦٩، والمخصص ١٣٦/١٧.

فصارت الألف واللام في الله عوضا عن الهمزة المحذوفة، فلزمتا ولم تفارقا الاسم كأنهما بعض حروفه، فلذلك دخل عليه حرف النداء فقيل: (يا الله اغفر لنا)، وحرف النداء لا يدخل على ما فيه الألف واللام، لا يقال: (يا الرجل اقبل) ولا يقال: (يا الغلام هلم)؛ لأن النداء يعرف الاسم بالإشارة والخطاب، والألف واللام يعرفان الاسم، فلا يجتمع على اسم تعريفان مختلفان.

فلما كانت الألف واللام في (الله) كأنهما من نفس الكلمة دخل عليه حرف النداء. وليست الألف واللام في (الله) كالألف واللام في (الذي) وإن كانت الألف واللام لا تفارقان (الذي) لأن (الذي) لم يحذف منه شيء فتكون الألف واللام عوضاً منه فلذلك لم يدخل حرف النداء على (الذي)، ولأن (الذي) نعت واقع على كل منعوت. تقول: «رأيت الرجل الذي في الدار، والثوب الذي عندك، والمال الذي عندك»، «ورأيت الحائط الذي بنيته»[١].

وأما قول الشاعر:

مِنْ أَجْلِكِ يَا الَّتِى تَيَّمْتِ قَلْبِى.. وأنتِ بَخِيلَةٌ بِالوَصْلِ عنِّى[٢]

فذكر أبو العباس المبرد[٣] – رحمه الله – أنه غلط من قائله، ولا يقبل لغته الجماعة والقياس. وكذلك كان يقول في قوله:

فَيَا الغُلَامَان اللّذَانِ فَرَّا ... إيَّاكُمَا أن تَكْسِبَانِي شَرًّا[٤]

وكان يقول: لو روي «فيا غلامان» لاستقام وزن البيت.

وليست الألف واللام في «الله» كالألف واللام في النجم إذا أردت الثريا؛ لأن الألف واللام تخرجان منه فيصير نجماً من النجوم نكرة، وهذا اسم ليس كمثله اسم،

---

(١) اشتقاق أسماء الله الحسنى صـ ٢٥.

(٢) البيت من الوافر. والشاهد فيه قوله (يا التي)، حيث نادى ما فيه أل وهو جائز عند الكوفيين ضرورة عند البصريين. هو بلا نسبة في: الكتاب٢/ ١٩٧، والمقتضب٤/ ٢٤١، والخزانة٢/ ٢٩٣.

(٣) المقتضب ٤/٢٤٣.

(٤) البيت من الرجز. والشاهد فيه قولهيا الغلامان حيث نادى ما فيه " أل " وهو جائز عند الكوفيين ضرورة عند البصريين. وهو بلا نسبة في: المقتضب٤/ ٢٤٣، والأصول١/ ٣٧٣، والتصريح٢/ ٢٢٦.

ولا معرفة أعرف منه لا يشارك فيه. وليست الألف واللام في «الله» بمنزلتها في «الناس» لأنه قد يقال: «الأناسُ» على الأصل(١).

القول الثاني: قال الخليل بن أحمد: أصل إله ولاه من الوله والتحير وقد أبدلت الواو همزة لانكسارها فقيل: «غله»، كما قيل في: وعاء إعاء، وفي شاح إشاح، ثم أدخلت عليه الألف واللام وحذفت الهمزة فقيل «الله» على الشرح الذي مضى (٢).

وقد أفسد أبو علي الفارسي هذا القول، وحجته في ذلك فساده من جهة اللفظ، حيث قال:"لم نعلم من النحويين، بصريهم وكوفيهم، من ذهب في هذا الاسم إلى أنه من (الوله)، وإنما ذهب إليه من ليس من أهل النظر في العربية ، لوضوح خطأ القول بذلك فيه من جهة اللفظ ، ألا ترى أن من أجاز أن يبدل من الفاء التي هي واو الهمزة... لم يذهبوا إلى ذلك، لأن قولهم فيه: (تأله) دلالة على أنه ليس من الواو، ألا ترى أن من يقول في الوشاح: إشاح، وفي الوسادة: إسادة، يقول: توشح وتوسد، والمستعمل في هذا الاسم (تأله)... ولو كان من الواو لكان (توله)، ولو كان في الكلام لغتان, لتعاقب الحرفان على الكلمة، كما جاز ذلك في (سنه)، فللخطأ الظاهر من جهة اللفظ, لم يذهب إلى هذا القول نحوي فيما علمناه..."(٣).

القول الثالث: مذهب سيبويه بعد أن وافق الجماعة الأولين قال: وجائز أن يكون أصله «لاه» على وزن «فعل» ثم دخلت عليه الألف واللام للتعريف فقيل: «الله» واستدل على ذلك – على ما رواه ابن رستم عن المازني – بقول بعض العرب: «لهي أبوك» يريد: «لاه أبوك». قال: فتقديره على هذا القول «فعل» والوزن وزن باب ودار.

(١) اشتقاق أسماء الله الحسنى صـ ٢٦.
(٢) اشتقاق أسماء الله الحسنى ص٢٦، تداخل الأصول النحوية صـ ٣٠٤.
(٣) نقله عنه البغدادي في الخزانة ٣٥٨/١٠.

قال سيبويه:"حذفوا اللامين من قولهم: لاه أبوك، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى، ليخففوا الحرف على اللسان، وذلك ينوون, وقال بعضهم: لهْى أبوك، فقلب العين وجعل اللام ساكنة، إذ صارت مكان العين، كما كانت العين ساكنة"(١).

القول الرابع: مذهب أبي عثمان المازني: كان يقول : إن قولنا «الله» إنما هو اسم هكذا موضوع لله عز وجل وليس أصله «إله» ولا «ولاه» ولا «لاه» كما فسرنا قبل.

قال: والدليل على ذلك إني أرى لقولي «الله» فضل مزية على «إله» وأني أعقل به ما لا أعقل بقوله «إله».

قال أبو إسحاق الزجاج: حدثني المبرد عن أبي عثمان المازني قال: ساءلني الرياشي فقال لي: ما أنكرت أن يكون أصل قولنا الله «الإله» فحذفت الهمزة وأدغمت اللام الأولى في الثانية كما أجزت في الناس أن يكون تخفيف الأناس ثم أدغم؟

قال: فقلت له: من قبل إن الناس على معنى الأناس، وكذلك كل شيء خفف من الهمزة فهو على معناه محققًا. وأنت إذا قلت الإله فلم تعلم الله جل جلاله على معنى إله. فلو كان الله مخففًا من إله لبقي على معناه"(٢).

قال السهيلي: "وتكلموا في اشتقاقه أهو مشتق أم لا؟ وإذا كان مشتقًا فمن أي شيء اشتق ؟ وكثر نزاعهم وتباينت أقوالهم، والذي نشير إليه من ذلك ونؤثره ما اختاره شيخنا ــ ﷺ ــ وهو الإمام أبو بكر محمد ابن العربي، قال: الذي أختاره من تلك الأقوال كلها هذا: أن الاسم غير مشتق من شيء، وأن الألف واللام من نفس الكلمة إلا أن الهمزة وصلت لكثرة الاستعمال... ويشهد بصحة ذلك قوله عز وجل:

(١) الكتاب ٤٩٨/٣ .
(٢) اشتقاق أسماء الله الحسنى ًصـ ٢٩.

﴿ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ﴿٦٥﴾ ﴾مريم: ٦٥ ، فهذا نص في عدم المسمى، وتنبيه على عدم المادة المأخوذ منها الاسم"(١).

تعقيب: بعد هذا العرض لأقوال النحويين حول حقيقة الألف واللام في اسم الجلالة، تبين لي أن الألف واللام على القولين الأول والثاني عوض عن الألف المحذوف، فهي عندهما زائدة لازمة، وعلى القول الثالث الألف واللام للتعريف، وعلى القول الرابع الألف واللام أصلية.

والذي أميل إليه أن قولنا «الله» هو اسم هكذا موضوع لله عز وجل وليس أصله «إله» ولا «ولاه» ولا «لاه» كما فسرنا قبل.

حقيقة الألف واللام في (الآن)

اختلف النحويون في حقيقة الألف واللام في (الآن) على النحو الآتي:

القول الأول: ذهب الخليل إلى أن علة بناء (الآن) كونه قد أشبه الحرف شبهاً جمودياً.

قال الخليل:" والعرب تنصبه في الجر والنصب والرفع، لأنه لا يتمكن في التعريف، فلا يثنى، ولا يثلث، ولا يصغر، ولا يعرف، ولا يضاف إليه شيء(٢)".

وبمثل هذا التعلل علل ابن مالك، فقال: « وجائز أن يقال: بني لشبهه بالحروف في ملازمة لفظ واحد، فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر، بخلاف حين ووقت وزمان ومدة »(٣).

قال الدكتور رياض بن حسن الخوَّام :"والظاهر من النصين أن الخليل قد أحال لزوم الآن لحالة واحدة على الاستعمال اللغوي، يتضح ذلك من قوله: والعرب ... إلخ، ثم علل لذلك من غير ذكر لمخالفة (الآن) لبعض الظروف، تلك التي ذكرها

(١) نتائج الفكر ص٤٠ ، وينظر: بدائع الفوائد ص٢٦، والبحر المحيط ١٢٤/١.
(٢) العين ٤٠٤/٨مادة أون.
(٣) شرح التسهيل ٨٤٢/١.

ابن مالك بمعنى آخر . إن فكرة المخالفة هي إضافة من ابن مالك، وقد كانت هذه الإضافة سبباً في ردّ أبي حيان على ابن مالك، مستخدماً رد ابن مالك نفسه في ردِّه على الزمخشري الذاهب إلى أن سبب بناء الآن وقوعه في أول أحواله بالألف واللام، فخالف بذلك الأسماء وأشبه الحروف"(١).

وقد ردَّه ابن مالك قائلاً: " وجعل الزمخشري سبب بنائه وقوعه في أول أحواله بالألف واللام ؛ لأن حق الاسم في أول أحواله التجرد منها، ثم يعرض تعريفه، فيلحقانه، كقولك : مررت برجلٍ فأكرمني الرجلُ، فلما وقع الآن في أول أحواله بالألف واللام خالف سائر الأسماء، وأشبه الحروف، ولو كان هذا سبب بناء لبني الجماء الغفير، واللات، ونحوها مما وقع في أول أحواله بالألف واللام، ولو كانت مخالفة الاسم سائر الأسماء موجبة لشبه الحروف، واستحقاق البناء، لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره، وعدم اعتبار ذلك مجمع عليه فوجب اطرِّاح ما أفضى إليه (٢) ".

وردّ أبو حيان رد ابن مالك السالف، فقال:" وبهذا الأخير وهو قول المصنف :" ولو كانت مخالفة الاسم إلى آخره " يرد على المصنف في قوله " إنه بني لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر، بخلاف حين ووقت ومدة " ؛ لأن مخالفة (الآن) في هذه الأشياء – أي الظروف – ليست موجبة لشبه الحرف واستحقاق البناء، فيرد على المصنف قوله بقوله (٣)".

نوع (أل) عند أصحاب هذا القول :

إن الخليل وابن مالك في هذا القول لم يبينا لنا حقيقة (أل)الداخلة على (الآن)، أهي معرفة أم هي الزائدة ؟

(١) الآن في الدرس النحوي والاستعمال اللغوي ص١٧.
(٢) شرح التسهيل ٢١٩/٢.
(٣) التذييل والتكميل ٨/٨ .

قال الدكتور رياض بن حسن الخوام:" وأحسب أن (أل) عند كليهما زائدة، ذلك أن ابن جني نص على أن مذهب سيبويه – وهو الناقل لعلم الخليل – " بـــأن (أل) في الآن، والذي، والتي، واللات، والعُزَّى، زائدة "، وأضاف بعد ذلـــك مقـــررا : ولا أعرف لسيبويه فيه خلافا[١]".

ومعنى ذلك أن (أل) عند الخليل لو كانت مُعرِّفة لنقل سيبويه أو الخالفون عنه ذلك، فلما لم ينقل عنه ذلك، دل على أنها زائدة، وأن (الآن) قد تعرف بكونه علم جنس على الوقت الحاضر، كما هو مذهب الجمهور، أما ابن مالك فقد نص في " شرح الكافية الشافية " على زيادة (أل)، بقوله : " وقد زيدت الألف واللام على سبيل اللزوم في (الآن)، والذي، والتي، وفروعها مع انتفاء العلمية[٢] "، وقوله (مع انتفاء العلمية) يدل على تبنيه مذهب أبي علي الفارسي الذاهب إلى أن (أل) زائدة، وأن (الآن) قد تعرف بلام أخرى مراده، كما سنرى فيما بعد[٣]".

القول الثاني: ذهب الكسائي–فيما حكاه الزجاج [٤]، والفراء [٥]– إلى أن (الآن) محكيّ، وأصله الفعل الماضي (آنَ)، بمعنى (حان) أي قرب، ثم دخلت عليه الألف واللام فبقي على بنائه.

قال الفراء مشيراً إلى ذلك:"وإن شئت جعلت (الآن) أصلها من قولك : آن لك أن تفعل، أدخلت عليها الألف واللام ثم تركتها على مذهب (فعل)، فأتاها النصب من نصب (فعل)، وهو وجه جيد، كما قالوا: نهى رسول الله (ﷺ) عن قيل وقال وكثرة السؤال [٦]"، فكانتا كالاسمين، فهما منصوبتان، ولو خفضتا على أنهما

---

(١) سر صناعة الإعراب ٣٥٠/١ .
(٢) شرح الكافية الشافية١ /٣٣٠.
(٣) الآن في الدرس النحوي والاستعمال اللغوي ص ١٨ .
(٤) اللامات ص٥٦ .
(٥) معاني القرآن ٤٦٨/١.
(٦) الحديث ورد في : الفائق في غريب الحديث ، المؤلف : محمود بن عمر الزمخشري الناشر : دار المعرفة – لبنان ، الطبعة الثانية، تحقيق: علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم ٢٣١/٣، باب القاف مع الواو ، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٠٦/٤ ، باب القاف مع الواو.

أخرجتا من نية الفعل كان صواباً، سمعت العرب تقول: من شُبَّ إلى دُبَّ، بالفتح، ومن شُبٍّ إلى دُبٍّ، يقول: هذا كان صغيراً إلى أن دَبَّ، وهو فَعَل"(١).

وبَيّن الأنباري حُجّة هذا المذهب بعد تقريره بأن ذلك هو مذهب الكوفيين فقال: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن الألف واللام فيه بمعنى الذي، ألا ترى أنك إذا قلت: الآن كذا وكذا، كان المعنى: الوقت الذي أن كان كذا، وقد تقام الألف واللام مقام (الذي) لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف(٢)".

ثم ساق شواهد كثيرة تدل على دخول (أل) التي بمعنى (الذي) على الفعل المضارع(٣)، وأضاف قائلاً:" فكذلك هاهنا (الآن) وبني الفعل على فتحته، كما روي عن النبي **(صلى الله عليه وسلم)** أنه نهى عن قيل وقال، وهما فعلان ماضيان، فأدخل عليهما حرف الخفض وبقاهما على فتحهما، وكذلك قولهم: ومن شُبَّ إلى دُبَّ بالفتح، يريدون منذ أن كان صغيراً إلى أن دَبَّ كبيراً، فبقوا الفتح فيهما، وكذلك هاهنا (٤).

وردَّ الزجاج هذا القول بقوله:" ما كان مبنياً على جهة الحكاية، نحو قولك: قام، إذا سميت به شيئًا فجعلته مبنياً على الفتح لم تدخله الألف واللام(٥)".

وضعف ابن سيده رأي الفراء، فقال:" والذي قاله الفراء خطأ، لأن الألف واللام إن كانتا للتعريف، كدخولهما في الرجل فليس لـ(آن) الذي هو فعل فاعل، وإن كانتا بمعنى الذي لم يجز دخولهما إلا في ضرورة"(٦).

وأفاد قائلاً:" **فإن قال قائل:** يكون فيه ضمير المصدر، كما أضمر في " قيل " و" وقال" ؟ فالجواب في ذلك أن ما يحكى تدخل عليه العوامل ولا تدخل عليه

(١) معاني القرآن للفراء ٤٦٨/١.
(٢) الإنصاف ٤٢٤/٢/٢، ٤٢٥.
(٣) المصدر السابق ٧٩/٢، ٨٠ .
(٤) المصدر السابق ٨٠/٢ .
(٥) معاني القرآن ٢٤/٣، تهذيب اللغة ٣٩٣/١٥.
(٦) المخصص ٨٥/١٤.

الألف واللام، لأن العوامل لا تغير معاني ما تدخل عليه، كتغير الألف واللام، ألا ترى أنا نقول: نصبنا اسم إنَّ بـ " إنَّ "، ورفعناه بـ " كان "، ولا نقول: نصبناه بـ(الإنَّ)، وفعلناه بـ(الكان)، وأما ما شبهه به من نهيه عليه الصلاة والسلام عن قيل وقال، فغير مشبه به ؛ لأنه حكاية، والحكايات تدخل عليها العوامل فتحكى، ولا يدخل عليها الألف واللام، ألا ترى أنا نقول: مررت بتأبط شراًّ، وببرق نحره، ولا نقول: هذا التأبط شراً، وإنما حكى قيل وقال عندي من قبل أن فيهما ضميراً قد أقيم مقام الفاعل، ومتى ورد الفعل ومعه فاعله حكى لا غير[1]".

وأضاف الأنباري أن تنوين شب ودبّ وقيل وقال يدل على اسميتها وإعرابها، ويلزم من ذلك أن يكون (الآن) معرباً في حين أن الفراء والكوفيون يعللون بناءه على أنه لو أخرجت هذه الأشياء إلى الأسماء فقيل: عن قيلٍ وقالٍ، ومن شُبٍّ إلى دُبٍّ، فأدخلت الجر والتنوين لكان ذلك جائزاً بالإجماع، على أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا: من شَبٍّ إلى دُبٍّ بالجر والتنوين، وقد حكى ذلك أبو زكريا محمد بن زياد الفراء من أصحابكم وذلك ألزم لكم، وأوفى حجة عليكم[2]" .

وقد أوجز ابن مالك ، فقال:"ولو كان الآن مثل هذه، أي الحديث وقولهم: من شبَّ إلى دَبَّ، لم تدخل عليه الألف واللام، كما لا يدخلان عليهما ولاشتهر فيه الإعراب والبناء، كما اشتهر فيها، فإنه يقال: من شُبٍّ إلى دُبٍّ، وعن قيلٍ وقالٍ، كما قيل: من شبَّ إلى دُبَّ، وعن قيلَ وقالَ" [3].

نوع (أل) عند أصحاب هذا القول:

قال الدكتور رياض بن حسن الخوَّام : "أصحاب هذا القول لم يبينوا لنا نوع (أل) الداخلة على (آن)، ولم يوضحوا لنا معرِّف (الآن)، والذي أحسبه أن (أل) في

(١) المخصص ٨٥/١٤ .
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٨١/٢ .
(٣) شرح التسهيل ٨٤٤/١، ويتظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٤، والتذييل والتكميل ٩/٨، وهمع الهوامع للسيوطي ٢٠٨/١ .

هذا القول زائدة لازمة؛ وذلك لأن جعلها معرفة ــ كما قال ابن سيده ــ معناه أنها تدخل على (آن) وتخرج، كما تدخل على كلمة (رجل) ، وإذا افترضنا أنها خرجت عن (آن)، فسوف يبقى (آن) فعلاً ماضياً يلزمه فاعل، وما أظن أن الفراء قد خطر بباله ذلك الأمر الذي يؤدي بنا إلى القول: إنها زائدة لازمة مثل (أل) الموصولة الداخلة على الفعل المضارع تلك التي عرض لها الأنباري حين قدم حجج الكوفيين فيها. ومعنى ذلك كله أن تعريف (الآن) قد حصل من شيء آخر أشار إليه محمد بن القاسم بن الأنباري المتوفى سنة (٣٢٨هـ)، فيما حكاه عنه الأزهري بعد عرضه لرأي الفراء بقوله:" (فسمي الوقت بالفعل الماضي، وترك آخره على الفتح[١])، أي أنه قد تعرّف بهذه التسمية[٢]".

القول الثالث: ذهب المبرد [٣]، وابن السراج [٤] إلى أن (الآن) قد بني لأنه خالف سائر الأسماء، وذلك لأن الأصل في استعمال الأسماء أن تكون نكرة، ثم تدخل عليها الألف واللام فتعرفها، فلما وقع (الآن) في أول أحواله مُعَرَّفًا (بأل) خالف بذلك الأسماء فأشبه الحروف بذلك .

قال ابن السراج في باب الظروف: "وذلك نحو الآن، ومذ، ومنذ، فأمَّا (الآن)، فقال أبو العباس ــ رحمه الله ــ إنما بني ؛ لأنه وقع معرفة، وهو مما وقعت معرفته قبل نكرته، لأنك إذا قلت: الآن، فإنما تعني به الوقت الذي أنت فيه من الزمان، فليس له ما يشركه، ليس هو آن وآن فتدخل عليه الألف واللام للمعرفة، وإنما وقع معرفة لما أنت فيه من الوقت"[٥].

(١) تهذيب اللغة ٢٣٦/٥ .
(٢) الآن في الدرس النحوي والاستعمال اللغوي ص٢٠، ٢١.
(٣) رأي المبرد في : الأصول ١٣٧/٢ الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٨٤/١ ، شرح المفصللابن يعيش ١٠٣/٤، والتذييل والتكميل ٧/٨.
(٤) الأصول ١٣٧/٢ .
(٥) الأصول ، لابن السراج ١٣٧/٢.

ووضح الزجاجي هذا القول بقوله:"قال أبو العباس المبرد: إنما بني ؛ لأنه كان من شأن الأسماء أن يعرفها كونها أعلامًا نحو : زيد وعمر، أو مشارًا إليها مبهمات فتعرفها الإشارة، نحو : هذا وذاك وبابه، أو مضمرات، أو مضافات إلى معارف أو نكرات، نحو : رجل وفرس، ثم يعرف بالألف واللام، فلما وقع (الآن) في أول أحواله معرَّفًا بالألف واللام فارق بابه فبني"(١).

ويتضح من النصين السابقين أن (الآن) قد عرف بأل الملازمة له، غير أن هذا القول قد ردّه ابن جني ــ وهو بصدد تقديمه لرأي الداعي فيه إلى زيادة (أل)، وكونها غير معرِّفة بقوله: " فالذي يدل على أن اللام في (الآن) زائدة، أنها لا تخلو من أن تكون للتعريف ــ كما يظن مخالفنا ــ أو تكون زائدة لغير التعريف، كما نقول نحن، فالذي يدل على أنها لغير التعريف، أنا اعتبرنا ما لامه للتعريف، فإذا إسقاط لامه جائز فيه، وذلك نحو : الرجل، ورجل، والغلام وغلام، ولم يقولوا: افعله آن، كما قالوا: افعله الآن، فدل هذا على أن اللام فيه ليست للتعريف، بل هي زائدة، كما يزاد غيرها من الحروف، وإذا أثبت أنها زائدة فقد وجب النظر في ما تعرف به (الآن)، فلا يخلو من أحد وجوه التعريف الخمسة، إما لأنه من الأسماء المضمرة، أو من الأسماء الأعلام، أو من الأسماء المبهمة، أو من الأسماء المضافة، أو من الأسماء المعرفة باللام، فمحال أن يكون من الأسماء المضمرة ؛ لأنها معروفة محدودة وليس الآن واحداً منها . ومحال أيضًا : أن يكون من الأسماء الأعلام، نحو : زيد وعمرو، لأن تلك تخص الواحد بعينه، و(الآن) يقع على كل وقت حاضر، لا يخص بعض ذلك دون بعض، ولم يقل أحد إن (الآن) من الأسماء الأعلام، ومحال أيضًا أن يكون من أسماء الإشارة ؛ لأن جميع أسماء الإشارة لا تجد فيه لام التعريف، وذلك نحو : هذا وهذه وذلك وتلك وهؤلاء، وما أشبه ذلك ... ومحال أيضًا أن يكون من الأسماء المتعرفة بالإضافة؛ لأنا لا نشاهد بعده اسماً هو

(١) اللامات ص : ٥٣ .

مضاف إليه، فإذا بطلت واستحالت الأربعة أوجه المقدم ذكرها لم يبق إلا أن يكون معرفا باللام، نحو : الرجل، الظاهرة التي فيه ؛ لأنه لو كان معرفًا بها لجاز سقوطها منهن فلزوم هذه اللام الآن دلالة على أنها ليست للتعريف، وإذا كان معرفاً بلام أخرى محذوفة غير هذه الظاهرة التي فيه بمنزلة (أمس) في أنه تعرف بلام مزادة، والقول فيهما واحد؛ وذلك بنيا لتضمنهما معنى حرف التعريف. **وهذا رأي أبي علي وعنه أخذته، وهو الصواب الذي لابد من القول به**[١]".

أيد الزمخشري رأي المبرد وابن السراج، فنص على أن (الآن) قد وقعت في أول أحوالها بالألف واللام، وهي علة بنائها [٢].

وحاول ابن الحاجب أن يفسر هذا القول تفسيراً يتفق مع رأي أبو علي الفارسي الذي نقله عنه ابن جني، وأيده . قال ابن الحاجب شارحاً قول صاحب المفصل السابق:"(علة بناء (الآن) لتضمنها حرف التعريف، ولا يقال: إن الألف واللام فيه للتعريف، إذ ليست هو (آن) دخلت عليه الألف واللام، بل هو موضوع في أول أحواله بالألف واللام، وليس حكم لام التعريف ذلك، فوجب أن يكون تعريفه بأمر مقدَّر، وهو تضمنه معنى لام التعريف، وهو معنى قوله: قد وقعت في أول أحوالها بالألف واللام، وهو علة بنائها ؛ لأنها لما وقعت كذلك وهي معرفة وجب أن تكون معرِّفة بحرف تعريف مقدر فوجب بناؤه[٣]".

وقد وجّه **ابن يعيش** كلام الزمخشري توجيهاً يتفق مع ما ذكره المبرد وابن السراج، حيث قال :"الآن ظرف من ظروف الزمان، معناه الزمان الحاضر، وهو الذي يقع فيه كلام المتكلم الفاصل بين ما مضى وما هو آت، وهو مبني على الفتح، وفي علة بنائه إشكال، فذهب قوم إلى أنه بني؛ لأنه وقع في أول أحواله معرفة بالألف واللام، وحكم الأسماء أن تكون شائعة في الجنس، ثم يدخل عليها ما يعرفها

(١) سر صناعة الإعراب ٣٥٠/١، ٣٥١ ، ٣٥٢ .
(٢) المفصل ص ٢١٥.
(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٥١٥/١ ، ٥١٦ .

من إضافة وألف ولام، فلما خالفت أخواتها من الأسماء، بأن وقعت معرفة في أول أحوالها، ولزمت موضعا واحدا بنيت، لأن لزومها بهذا الموضع، ألحقها بشبه الحروف ؛ وذلك أن الحروف لازمة لمواضعها التي وضعت لها، غير زائلة عنها، وهذا رأي أبي العباس المبرد، وإليه أشار صاحب الكتاب [1] ".

وقد رد ابن مالك هذا القول بقوله: "ولو كان هذا سبب بناء لبنى : الجماء، الغفير، واللاَّت ونحوهما، مما وقع في أوله بالألف واللام، ولو كانت مخالفة الاسم سائر الأسماء موجبة لشبه الحروف، واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره، وعدم اعتبار ذلك مجمع عليه، فوجب اطرِّاح ما أفضى إليه "[2].

قال الدكتور رياض بن حسن الخوَّام: « ويتضح من ردَّ ابن مالك، تأثير الصنعة النحوية فيه، والذي أحسبه أن هذا الرد لا يَرِدُ على رأي المبرد؛ لأنه ليس شرطًا أن تقم ظاهرة المخالفة للبناء على كل الأسماء التي وقع فيها مخالفة ؛ إذ أن لكل اسم وصفًا لغويًا وسيرة تاريخية تختلف عن الآخر ــ وإن وجد بعض الشبه بين هذه الأسماء ــ بمعنى آخر : ما المانع من القول بأن الجَمَّاءَ الغفيرَ ــ مثلاً ــ لم يستعمل إلا معرباً في حين أنّ (الآن) لم يستعمل إلا مبنياً؛ وهما متشابهان من حيث مخالفتهما لسائر الأسماء، بلزوم (أل) لهما، وأستبق مواضع القول المفصل في المسألة، فأقول : إن كون (الآن) مبنياً يستند أساساً إلى السماع لا إلى القياس، فقد قال الخليل: «والعرب تنصبه في الجر والنصب والرفع»، وقال أيضاً مبيناً طريقة استعماله : «نقول: نحن من الآن نصير إليك»، وقال سيبويه : «قالوا: من الآن إلى غد»، ولا شك أن السماع إذا تعارض مع القياس نطق بالمسموع على ما جاء عليه، ولم يقس في غيره، كما قال ابن جني، لذلك فالمخالفة المذكورة في رد ابن مالك قد

(١) شرح المفصل ١٠٣/٤.
(٢) شرح التسهيل ٨٤٣/١.

لا تقوم حجة قوية ؛ لأن السماع قد ورد ببناء (الآن)، وإعراب الجماء الغفير ونحوه، إذاً فكل ما جاء من نحو ذلك نظر إليه بحسب وروده وسماعه لا غيره، ويبدو أن أبا حيان لم يرتض هذه الحجة، لذلك ردَّ بها قول ابن مالك في بناء (الآن)، ذلك القول الذي اعتمد فيه على رأي الخليل ما ذكرنا وأضاف إليه مخالفة (الآن) لسائر أخواته من الظروف، قال أبو حيان في ردّه : (فيرد على المصنف قوله بقوله). ولا شك أن ما ذكرناه حول تأثير الصنعة النحوية في رد ابن مالك، وتضعيفنا ذلك ينسحب بداهًا ــ على رد ابن جني، ذلك أن لـ (الآن) وضعًا لغويًا يتميز به عن كل الأسماء التي تدخل عليها (أل)، بمعنى : أن قاعدة دخول (أل) المعرفة وخروجها ــ تلك التي اعتمد عليها ابن جني في تأكيده على أن (أل) زائدة غير معرفة ــ مطردة عامة في سائر الأسماء، أما (الآن) فقد خالف ذلك؛ لوضعه اللغوي المتميز الذي دليل عليه السماع لا غير .

لذلك كله، فإن رأي المبرد ــ فيما أحسب ــ يستند إلى الواقع اللغوي، إذ إن النحويين قد ألفوا (الآن) كذلك مبنيًا، وفيه (أل) وهو أمر يخالف المعروف المشهور في الأسماء، فأشبه بذلك الحروف(١).

القول الرابع: ذهب الزجاج إلى أن علة بناء (الآن) كونه قد تضمن معنى الإشارة؛ وذلك لأن معنى (الآن): هذا الوقت، حيث قال:"وبني (الآن) وفيه الألف واللام؛ لأن الألف واللام دخلتا لتعهد غير متقدم، إنما نقول: الغلام فعل كذا، إذا عهدته أنت ومخاطبك، وهذه الألف واللام تنوب عن معنى الإشارة، والمعنى : أنت إلى هذا الوقت تفعل، فلم يعرب (الآن)، كما لا يعرب هذا"(٢).

ويبدو أن هذا القول قد اعتمده جمهور البصريين، واحتجوا على ذلك بأن سبيل الألف واللام أن يدخلا لتعريف الجنس، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾ ﴾

(١) الآن في الدرس النحوي والاستعمال اللغوي ص :٢٦، ٢٧.
(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج١/١٥٣ .

العصر: ١ – ٣ ، أو لتعريف العهد، كقوله تعالى:﴿ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ ١٦ ﴾ المزمل: ١٥ – ١٦ ، أو يدخلا على شيء قد غلب عليه نعته، فعرف به، كقولك الحارث ...، فلما دخلا هاهنا على غير ما ذكر، ودخلت على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر صار معنى قولك: (الآن)، كقولك : هذا الوقت، فشابه اسم الإشارة، واسم الإشارة مبني، فكذلك ما أشبهه [١].

ويتضح من ذلك أن (أل) عند الزجاج لتعريف الحضور، وليست بزائدة، وكونها كذلك يستلزم إعراب (الآن) لا بنائها، غير أنها قد بنيت لما كانت بمعنى هذا الوقت، أي لتضمنها معنى الإشارة، والتضمين المذكور أكسبها التعريف والبناء كما قال الصبان[٢].

وقد ردّ ابن جني هذا القول بقوله: " وأما ما اعتل به– أي الزجاج – من أنه إنما بني لأن الألف واللام فيه لغير عهد متقدم، ففاسد أيضاً، لأنا قد نجد الألف واللام في كثير من الأسماء على غير تقدم عهد، وتلك الأسماء مع كون اللام فيها، وذلك نحو : يا أيها الرجل، ونظرت إلى هذا الغلام ، **فقد بطل بما ذكرنا أن يكون الآن من الأسماء المشار بها** [٣]"، وإلى نحو ذلك أشار الرضي بعد عرضه لهذا القول بقوله: (وفيه نظر؟ إذ جميع الأعلام هكذا، متضمنة معنى الإشارة مع إعرابها[٤]".

ورده السيوطي ، فقال: "وردَّ بأن تضمين معنى الإشارة بمنزلة اسم الإشارة وهو لا تدخله (أل) [٥] ".

(١) الإنصاف ٨٠/٢ .
(٢) حاشية الصبان ١/ ٢٦٤.
(٣) سر صناعة الإعراب٣٥٣/١.
(٤) شرح الرضي على الكافية ٢/ ١٢٦ .
(٥) همع الهوامع ٢/ ٢٠١.

قال الدكتور رياض بن حسن الخوّام : «وهذه الاعتراضات تدفع بما دفعت به الاعتراضات التي قامت على رأي المبرد السالف، فما ذكرناه هناك يمكن أن يذكر هنا، وخلاصة ذلك : أن لـ (الآن) وضعًا لغويًا متميزًا خالف به ما يطرد، وما ينطبق عليه القياس، وقد دَلَّ على هذا الوضع السماع، والسماع راجح على القياس عند تعارضهما كما بين ذلك ابن جني، يضاف إلى ذلك أن كثيراً من الأسماء ــ غير التي أشار إليها الرضي ــ يمكن أن تتضمن معنى الإشارة، فنقول مثلاً: الجدار على معنى هذا الجدار، ومع ذلك فالجدار معرب وفيه (أل)، فلو كان تضمين معنى الإشارة بمنزلة اسم الإشارة، كما ورد في نقل السيوطي، لوجب أن تكون كل الأسماء المحتملة لتضمينها معنى الإشارة مبنية وخالية من (أل) أيضاً[١]».

وقد نسب ابن الحاجب إلى الزجاج رأيًا آخر، يدعم فيه أن (الآن) اسم إشارة حقيقة للزمان، وليس متضمنًا للإشارة، بمنزلة اسم الإشارة(ثمَّ) في المكان، حيث قال: " وأما قول من قال: إنها بنيت لأنها من أسماء الإشارة ، وأسماء الإشارة كلها مبنية أشبهها بالحرف من حيث احتياجها إلى ما ينضم إليها من قرينة الإشارة، فإنك إذا قلت: هذا، كان مغتفراً في دلالته على مدلوله إلى قرينة الإشارة ، والإشارة معنى، ولا يجوز أن ينطق باسم الإشارة منفكًا عنه، كما أن الحرف لا يجوز أن ينطق به منفكًا عن متعلقه، فلما أشبه الحرف بني، وهو قول أبي إسحاق[٢]".

وقد ردَّ ابن جني رأي الزجاج، إذ قال: «ومحال أيضًا أن يكون من أسماء الإشارة ؛ لأن جميع أسماء الإشارة لا تجد فيه لام التعريف، وذلك نحو : هذا وهذه، وذلك، وتلك، وهؤلاء، وما أشبه ذلك»[٣].

في حين أن ابن الحاجب قد استحسنه بقوله: (فقوله لا يبعد عن الصواب[٤])، ثم أورد ما يمكن أن يكون مضعفًا لقول الزجاج قائلاً: (ولكنه قد يستضعف من حيث

(١) الآن في الدرس النحوي والاستعمال اللغوي ص :٣٠.
(٢) الأمالي٤/٧٣.
(٣) سر صناعة الإعراب١/٣٥١.
(٤) الأمالي٤/٧٣.

إن أسماء الإشارة تدخل عليها هاء التنبيه وكاف الخطاب، فيقال: هذا وذاك وذاكما وذاكن، وكذلك البواقي ولا يجري ذلك في (الآن) [١].

ورد ابن الحاجب هذا الوارد بقوله: (ويجاب عن ذلك بأن من أسماء الإشارة (ثم)، وهو للمكان الحاضر المشار إليه، ومع ذلك لا يدخله ذلك، وإذا ثبت أن (ثم) اسم من أسماء الإشارة لا يدخله ذلك، لم يلزم ذلك في (الآن) [٢].

قال الدكتور رياض بن حسن الخوّام: «وواضح أن تضعيف هذا القول بأن هاء التنبيه لا تدخل على أسماء الإشارة يلتقي مع ردّ ابن جني على زاعم ذلك بأن (أل) أيضاً لا تدخل على أسماء الإشارة، غير أن جعل (الآن) بمنزلة (ثم) الإشارية يدفع الاعتراضين معاً، ذلك أن (ثم) اسم إشارة للمكان الحاضر، ولم تدخله أل ولا هاء التنبيه).

وبناء على هذا القول يمكننا القول بأن (الآن) قد تعرف بما تعرفت به أسماء الإشارة، فبني لمشابهته الحرف في احتياجه إلى مدلوله كما وضح من نص ابن الحاجب السالف»[٣].

القول الخامس: ذهب أبو علي الفارسي إلى أن (الآن) قد بني لتضمنه معنى حرف التعريف، وأن (أل) فيه زائدة، وإليه ذهب ابن جني [٤].

قال الفارسي:"حُكمُ ما يُبنى من الأسماء أن يكون لمضارعته الحرف، فلمضارعته له ما يجب أن يخرج إلى حكمه، (كما أنّ نوعاً منها لمشابهتها الأفعال تخرُجُ إلى حكمها)، فيمتنعُ ما يكونُ لها من الجرّ والتنوين، كما تمنعهما [٥]، وكذلك (الآنَ) بُنِيَ لِمَا فيه من مضارعة الحرف.

فإن قال : وما تلك المضارعةُ؟ وما جهتُها ؟

---

(١) نفس المصدر.
(٢) نفس المصدر.
(٣) الآن في الدرس النحوي والاستعمال اللغوي ص :٣١.
(٤) سر صناعة الإعراب ١/٣٥٠: ٣٥٣.
(٥) أي: كما تمنع الأفعال الجر والتنوين.

في جهة الشبه لها هو تضمنُّه معنى الحرف، وإذا تضمّن الاسمُ معنى الحرف، وجب بناؤه، (كما أنّ خمسة عشر لما تضمّن معنى الحرف بُني) .

فإن قلتَ: وما ذلك التضمّن ؟

قيلَ: هو تضمُّنُ معنى حرف التعريف؛ لأنّ التعريف حكمه أن يكون بحرفٍ، فلمّا تضمن معنى الحرف وجب بناؤهُ، كما أن «خمسة عشر» لمّا تضمن معنى الحرف بُني .

فإن قلت: كيف يتضمن معنى الحرف والحرفُ نفسه فيه ؟ وهلا أجزت على هذا بناء «الرجل» ونحوه مما فيه حرف التعريف لِجواز تضمنهِ له، مع ظهوره فيه، ووجوده معه، كما جاز تضمنهُ له في قولنا: «الآن»؟

فالجواب: أن ذلك في الرجل والفرس ونحوه غيرُ جائز ؛ لكونهما على الوصف الموجب للإعراب، المانع للبناء. والبناءُ في «الآنَ» لتضمنه معنى الحرف، والدليلُ على ذلك تعرُّف «الآنَ» بغير الألف واللام، فلمّا كان التعريف يكونُ بحرفٍ، وتضمن «الآنَ» معنى الحرف المعرّفِ له، وجبَ بناؤه (١).

والدليل على تعرّف «الآنَ» بغير ما ظهر فيه من الحرفين : أنّ ما فيه الألف واللام مما يتعرّفُ به، يلزمُ أن يكون قبل دخولهما عليه نكرةً كرجل والرجُلِ، وليس «الآنَ» كذلك. ألا ترى أنّه ليس «آنَ» منكوراً فيكتسِي التعريف بالحرف كالرّجل.

فإن قلت : فما يُنكرُ أنْ يكونَ تعريفُ «الآنَ» كتعريف الجنس، وإن لم يكن له واحدٌ، كالرَّجُلِ والفَرَسِ، وچ**إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢** ﴾ العصر: ٢.

قيلَ: إنّ ما كان معرَّفًا تعريف الجنس ليس يعْرَى من أن يكون له واحدٌ يعتقِبُ عليه التعريفُ والتنكيرُ كرجلٍ والرجل، وإنسان والإنسان، فهذا هكذا مجراه، ثم تقصدُ بالاسم الجنسَ، وليس كذلك «الآن»؛ ألا تراه لا يُستعملُ منكوراً، ومع ذلك فلا يصحُّ في المعنى أن يُرَادَ بـــ «الآن» تعريفُ الجنس، كما جاز أن يُرادَ

(١) أمالي ابن الشجري ٥٩٧/٢ .

بالإنسان والرّجل ونحو ذلك ؛ لأنّه لا يخلو من أحد أمرين: إمّا أن يكون يُراد به جميعُ الزمان، أو يُرادُ به الأوقاتُ الحاضرةُ أو الآتية، وبَيّنٌ أنه ليس يُرادُ به جميعُ الأوقات ماضيها وآتيها، ولا يُرادُ به أيضاً الأوقات المستقبلة منها، إنّما يرادُ به ما في الوقت الحاضر، وما هو أقل القليل، فهو تعريفٌ لذلك، ثمّ قد تتسعُ العربُ فتقولُ: أنا أنظرُ الآن في العِلم، وأنا الآن أصِلُ من قطعني، وليس يُرادُ به أنه في ذلك الوقت اليسير يفعلُ، ولكن غَرَضُهُ أنهُ في وقته ذلك، وما أتَى بعدُ وتَطَاوَلَ يفعلُ هذا الضربَ من الفعل، وهذا كقولهم : أنا اليومَ خارجٌ، يريدُ الذي هو عقيبُ الليلة، ثم قالوا: أنا اليومَ شيخٌ، وأنا اليومَ متماسكٌ، فـ «اليوم» أصلُهُ لِمَا هو عقيبُ الليلة، ثم يتسع فيستعمل لغير ذلك الزّمان... فكذلك «الآنَ»، أصلُه للوقت الحاضِر، ثمَّ قد يُتّسَعُ فيه بَعْدُ .

وبعدُ : فإن حرف التعريف حرفٌ كسائر الحروف التي تَلزمُ معنى، ثمّ تُزادُ في موضع آخر مُعَرًّى من ذلك المعنى، كما ذكرنا في باقي الحروف وغيرها، وكما جاءت «ما» و «لا» زائدتين، ولكلّ واحدٍ منهما معنى يلزمه إذا لم يُزد، فكذلك حرفُ التعريف[1]".

واختار هذا المذهب ابن جني ، وقد تقدم قوله"[2].

واختار هذا المذهب ابن بابشاذ، حيث **قال:** "و(الآن) مبني لتضمنه معنى ألف ولام غير الموجودة. لأن الموجودة زائدة، و(الآن) معرفة باللام المقدرة لتعريف الوقت الذي أنت فيه، لأنها أحد ما بين الزمانين، الماضي والمستقبل. وقال قوم: بنيت؛ لأنها فعل ماض في الأصل، من (آن، يئين)، إذا حان . وقال آخرون: إنها

(١) الإغفال ٢٧٩/١: ٢٩٣ .
(٢) شرح المقدمة المحسبة ١٨٢/١، ١٨ .

خالفت أسماء الإشارة بتعريفها من غير جهة التعريف فبنيت، والصحيح هو الأول»[١].

واختاره ابن الحاجب أيضا، فأيده بقوله: « وأما بناؤه، فالصواب أن يقال: لتضمنه حرف التعريف كأمس في اللغة الحجازية»[٢]. ثم عرض ما ذكره ابن جني من قبل مبيناً أن هذه اللام (زائدة لبنية الكلمة لا للتعريف)، وأضاف قائلاً: (فإن قيل : فلم لا تكون –أي اللام – أصلية، ويكون مبنياً بتقدير حرف التعريف كما ذكرتموه في (أمس) في لغة الحجاز؟ فالجواب : أنها لو كانت أصلية لم يخل من أن تقدر معها الهمزة أصلية أو زائدة، وكلاهما باطل، أما إذا قدرتها زائدة فيجب أن يكون وزنه (أفعالاً) وليس في اللغة (أفعال)، وهمزته همزة وصل، وأيضاً فإن (أفعالاً) في الأسماء المفردة نادر، وأيضاً فإنه كان يكون مما لم يثبت من تركيبهم، (الآن) ليس من تركيبهم، وإن قدرت الهمزة أصلية أبعد من جعلها وصلية، وإذا بعد أن تكون وصلية وهي زائدة، فكونها وصلية وهي أصلية أبعد"[٣].

وضعف ابن مالك أيضًا هذا القول بقوله:"وضعف هذا القول بين؛ لأن تضمين اسم معنى حرف، اختصار ينافي زيادة ما لا يعتد به، هذا مع كون المزيد غير المضمن معناه، فكيف إذا كان إياه [٤]"، كما أشار الصبان إلى غرابته بقوله: "لا يخفى ما فيه من الغرابة للحكم فيه بتضمين الكلمة معنى حرف موجود فيها لفظه، وإلغاء هذا الحرف الموجود لفظه" [٥].

القول السادس: ذهب ابن يعيش إلى أن تعريف (الآن) بما فيه من اللام الظاهرة، وأما لزومها فعلى حسب إرادة معنى التعريف، بخلاف الرجل والغلام،

(١) سر صناعة الإعراب٢/٣٤.
(٢) الأمالي٢/ ٧٦٦.
(٣) الأمالي ٢/ ٧٦٧.
(٤) شرح التسهيل ١/٨٤٣.
(٥) حاشية الصبان ١/٢٦٤.

فإنه لم تلزمها اللام، لأنهما يستعملان معرفة ونكرة، فإذا أريد النكرة، لم يأتوا باللام، وإذا أرادوا المعرفة ألحقوها اللام وكذلك نظائرهما، وأما (الآن) فلما أريد به المعرفة البتة، لزمت ذواته، وأما علة بنائه، فهو وقوعه على كل حاضر من الأزمنة، فإذا انقضى لم يصلح له، ولزمه حرف التعريف فجرى مجرى الذي والتي[1].

والفرق بين مذهب ابن يعيش والفارسي يتلخص في أمرين:

"الأول: ابن يعيش يرى أن التعريف بالألف واللام الموجودة، والفارسي يرى أن التعريف باللام المقدرة.

الثاني: ابن يعيش يرى أن علة البناء هي وقوعه على كل حاضر من الأزمنة، فإذا انقضى لم يصلح له، والفارسي يرى أن علة البناء هي تضمن معنى الحرف".

أما اللام فهي زائدة لازمة عندهما.

"وهذا القول على الرغم من عدم اشتهاره، وعدم ورود ما يؤيده أو ما يضعفه يمكن أن يرد عليه ما ورد على رأي المبرد وابن السراج ؛ لأنه يتفق معهما في كون (الآن) قد استعمل معرفة ابتداءً".

حقيقة الألف واللام في (الذي):

ذهب جمهور النحويين إلى أن الألف واللام في (الذي) زائدة لازمة؛ لوجهين:[2]

أحدهما أن تعريف الذي بالصلة بدليل تعرف من وما بها إذ لا لام فيهما وما يعرف في موضع بشيء يعرف في موضع آخر بذلك الشيء.

والثاني أن الألف واللام لو حصلا التعريف بهما لكان الاسم مستعملا بدونهما نكرة إذ جميع ما تدخل عليه لام التعريف كذلك فإن قيل لو كانا زائدتين لجاز حذفهما قيل من الزوائد ما يلزم كالفاء في قولك خرجت فإذا زيد ونحوها.

(١) شرح المفصل ١٠٤/٤.
(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١١٦.

وإنما تعرفت هذه الأسماء بالصلات لأن الصلات تخصصها لأن الصلة جملة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر وكلاهما خاص فجريا مجرى الصفة المخصصة نهاية التخصيص.

فإن قيل كيف تعرف الجملة وهي نكرة ولذلك تفسر بالنكرة ففيه جوابان:

أحدهما: أن الجملة التي هي صلة لا تخلو من ضمير هو الموصول في المعنى والضمير معرفة فتخصصت الجملة به وكان الفعل من الجملة يلزمه الفاعل وهو معرفة وكذلك المبتدأ وصارت الجملة مع الذي بمنزلة وصف معرف بالألف واللام.

والثاني: أن الجملة ليست نكرة باعتبار نفسها بل تقدر باسم نكرة فإذا انضم إليها الذي صار في حكم المركب فالجلمة كالمفرد النكرة والذي نعت لما قبلها فحدث عند التركيب معنى لم يكن للمفرد على ما هو المألوف في المركبات.

قال الفارسي:" قولَهُم: (الذي) فيه الألفُ واللامُ وليس تعريفُ الاسم بهما إنّما تعريفُهُ بغيرهما، والدّليلُ على ذلك تعرُّفُ سائر الموصولات سوى «الذي» ولا أَلِفَ ولامًا فيها، وتعرُّفها لا يخلو من أحد أمرَين: إمّا أن يكونَ تعرّفهَا بالألف واللام، أو بكونها موصولةً مخصوصةً، فلا يجوز أن يكون باللام ؛ لأنه لو كان بها دون ما ذَكَرْنَا لوجبَ أن تكون سائرُ الموصولات المتعريِّة منها غير متعرفة، وليس الأمرُ كذلك؛ لأنها متعرّفة وإن كانت من اللام خالية، فإذا كانت متعرفة ولم يخل تعريفها من أن يكون بأحدِ أمرين، وبطلَ أن يكونَ بواحدٍ منهما، ثبت أنّهُ بالأخَرِ، فقد وُجِدَت الألفُ واللامُ في هذا الاسم لغير هذا التّعريف.

(فإن قال: ما يُنكِرُ أن تكونَ الألف واللامُ في «الذي» للتعريف عند سيبويه لقوله [1]: «لو سمّيتَ رجلاً (الذي رأيتُه) لم يجز نِداؤُهُ، كما أنّكَ لو سمّيت بالرَّجُل والرَّجُلان، لم يجز نِداؤهُ». قال: «ولو سمّيته (الرَّجلُ منطلِقٌ) جاز نداؤُهُ». فلما كان (الرجلُ منطلِقٌ) إذا كان اسماً لشيء تعريفهُ بغير اللامِ أجاز نداءَهُ وفيه الألفُ

(١) الكتاب ٣٣٣/٣.

واللامُ، ولمّا كان «الذي» تعريفُهُ باللام كتعريف الرّجل مُنِعَ نداؤُهُ وفيه الألف واللام، فإمَّا أن تقولَ: إن تعريفه باللام فتترك قولك، وإما أن تُجيز ندائه وفيه الألف واللام إذا كان غيرَ متعرّف بها، كما جاز نداءُ من سميته بـــ (الرجل منطلق) ونحوه وفيه اللام، فتخالفُ قول سيبويه ؟

فالجواب: أنّ ما قلناه في «الذي» من أنّ تعرّفه بغير اللام على الحقيقة كما قلنا ؛ للدَّليل الذي قدّمنا، فأمّا امتناعُ ندائه إذا سُمّيَ به، فالقول فيه ما قال سيبويه [1] . وإنما امتنع نداؤهُ وإن كان تعريفه بغير اللام على الحقيقة لمضارعته ما كان تعريفه باللام، وذلك أنه يوصف به المبهمة وغيرها مما يوصف بالألف واللام، نحو : مرتُ بهذا الذي في الدار، ورأيت زيداً الذي ضربته، فلما أجرى هذا مجرى ما كان متعرفاً باللام، جعله سيبويه في النداء أيضاً بمنزلته، فمنع من ندائه، كما منع من نداء «الرجل» ونحوه.

وإنما حسن الوصفُ به من بين سائر أخواته لمكان حرف التعريف فيه، وأنه وإن كان لم يحدث تعريفاً، فهو على لفظ المحدث للتعريف، فأجرى في هذه الأشياء مجراه . وأيضاً فإنه قد يقوم مقام الألف واللام في أسماء الفاعلين، والألف واللام تقوم مقامه؛ ألا ترى أن «الضاربُ زيداً» مجراه عندهم كمجرى «الذي ضرب زيداً» في الوصف به، فلمّا قام مقام ما يكون للتعريف في هذه الأشياء وكثُرَ، أُجرِي مُجراه في الوصف به، ولم يُوصف بسائر أخواتِه؛ لأنه ليس فيهنّ ما فيه، ومنع سيبويه من ندائه إذا سُمّي به لهذه المشابهة التي بينها وبين ما هو للتعريف، لا لأنّه عنده للتعريف، ومن مذهبه أنهم يُجرون حُكمَ أحد المتشابهين على الآخر للمشابهة.

ويدلُّ أيضاً على أنّ التعريف في «الذي» بما ذكرناه لا باللام أنّ كثيراً من العرب يستعملُ موضع «الذي» ذو، وهو عندهم معرفةٌ، كما كان «الذي» معرفةً، ولا لامَ تعريفٍ فيه، ويصفون به كما يصفون بـــ «الذي»، وكأنّ «الذي» عندي

(١) الكتاب ٣٣٣/٣ .

أحسنُ إذا وصف به ؛ لمكان حرفِ التعريف فيه وإن كان زائداً، وكونِه بذلك على لفظ الصِّفات، أنشدَ أبو زَيدٍ لقيس بن جروَةَ (جَاهليٌّ):

فَإن لَمْ تُغيِّر بعضَ مَا قدْ صنعْتُمُ لأَنتِيَنْ لِلْعَظْمِ ذُوْ أَنَا عَارِقُهْ (١)

فإن قال قائلٌ : في ما ذكرنا من زيادة اللام في «الذي» وذهبنا إليه، أرأيتَ حرفًا زائداً لا يجوز إسقاطه، أولا ترى أنّ الباء في «بحسبكَ زيدٌ» ونحوه من الحروف الزَّوائد يجوزُ إسقاطُها، فلو كان في «الذي» وما ذكرتَ أيضًا زائداً لجاز إسقاطه.

قيل له : ليس ذلك بلازم في كلّ حرفٍ زائدٍ، ألا ترى أنّهم يقولون : «آتِرًا ما»، فلا يُسقطون هذا الزَّائدَ، بل يلزمُونه كما يلزمون غيره من الزَّوائد، فربَّ زائدٍ لازمٌ حتى يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف(٢)، ومثلُ ذلك «من» في: ﴿ **وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ** ﴿٤٨﴾ ﴾ الحج: ٤٨ ، و«ما» في «سيَّمَا» عند الأكثر، في ما حكاه سيبويه من قوله (٣)، فليس لزومُ هذا الحرف وامتناعُ حذفهِ ممَّا يمنعُ من الحكم بزيادتها.

وعلل ابن جني لكون الألف واللام في (الذي) زائدة لازمة:" وأما الألف واللام في "الذي" و"التي" وبابهما من الأسماء الموصولة؛ فيدل على زيادتها وجودك أسماء موصولة مثلها معراة من الألف واللام وهي مع ذلك معرفة، وتلك: من، وما وأي في نحو قولك: "ضربت من عندك"، و"أكلت ما أطعمتني"، و"لأضربن أيهم يقوم"؛ فتعرف هذه الأسماء التي هي أخوات الذي والتي بغير لام، وحصول ذلك لها بما تبعها من صلاتها دون اللام؛ يدل على أن الذي إنما تعرفه بصلته دون اللام التي فيه، وأن اللام فيه زائدة؛ إلا أنها زيادة لازمة.

---

(١) البيت من بحر الطويل، لعمرو بن ملقط وينظر: سر الصناعة ٣٩٧/١، وشرح المفصل ١٤٨/٣ .
(٢) الكتاب ١٧١/٢.
(٣) أي الخليل ، ونصه : وسألت الخليل رحمه الله عن قول العرب: ولا سيما زيدٌ ، فزعم أنه مثل قولك: ولا مثل زيد ، وما لغو....

فإن قال قائل: فما كانت الحاجة إلى زيادة اللام في الذي والتي ونحوهما حتى أنها لما زيدت لزمت؟

فالجواب: أن "الذي" إنما وقع في الكلام توصلًا إلى وصف المعارف بالجمل، وذلك أن الجمل نكرات، ألا تراها تجري أوصافًا على النكرات في نحو قولك: مررت برجل أبوه كريم، ونظرت إلى غلام قامت أخته؛ فلما أريد مثل هذا في المعرفة بم يمكن أن تقول: مررت بزيد أبوه كريم؛ على أن تكون الجملة وصفًا لزيد؛ لأنه قد ثبت أن الجملة نكرة، ومحال أن توصف المعرفة بالنكرة؛ فجرى هذا في الامتناع مجرى امتناعهم أن يقولوا: "مررت بزيد كريم" على الوصف؛ فإذا كان الوصف جملة نحو: مررت برجل أبوه كريم؛ لم يكن إذا أرادوا وصف المعرفة بنحو ذلك أن يدخلوا اللام ونظير هذا أنهم لما أرادوا نداء ما فيه لام المعرفة، ولم يمكنهم أن يباشروه بـــ "يا" لما فيها من التعريف والإشارة؛ توصلوا إلى ندائها بإدخال أي بينهما، فقالوا: يا أيها الرجل؛ فالمقصود بالنداء هو الرجل، و"أي" وصلة إليه كما أن القصد في قولك: "مررت بالرجل الذي قام أخوه" أن يوصف الرجل بقيام أخيه؛ فلما لم يمكنهم ذلك لما ذكرناه توصلوا إليه بـــ "الذي"(١).

القول الثاني: أصل الذي (لذي)، مثل عم، ثم دخلت عليه الألف واللام للتعريف بلا مفارقة له؛ لأنه لا يستعمل إلا معرفةً(٢).

قال سيبويه:" وأمَّا الذي فإذا سميت به رجلاً أو بالتي أخرجت الألف واللام لأنك تجعله علماً له، ولست تجعله ذلك الشيء بعينه كالحارث، ولو أردت ذلك لأثبتّ الصلة، وتصرفه وتجربه مجري عمٍ"(٣).

(١) سر صناعة الإعراب ٣٤/٢: ٣٦.
(٢) عمدة الكتاب ١٧٣/١، الإنصاف ٢/ ٥٥١: ٥٥٦.
(٣) الكتاب ٣٨١/٣ ، والأصول ٢٦٢/٢.

وأفسد ابن يعيش ذلك بقوله:" وأمّا الألف واللام في "الذي" و"الَّتي"، وتثنيتِهما وجمعِهما، فذهب قومٌ إلى أنها زائدة للتعريف على حدّها في "الرجل"، و"الغلام"؛ لأنها معارفُ، والألف واللام مُعرِّفان، فكان إفادةُ التعريف بهما. والذي عليه المحققون أنهما زائدتان، والمرادَ بهما لفظُ التعريف لا معناه، والذي يدل أنهما ليستا لمعنى التعريف أمران:

أحدهما: أن الألف واللام في الموصولات زائدةٌ لازمةٌ، ولامُ التعريف لا نعرفُها جاءت لازمة، بل يجوز إسقاطها، نحوُ: "الرجلُ" و"الغلامُ"، و"رجلٌ"، و"غلامٌ". ولم نجدْهم قالوا: "لَذ"، كما قالوا: "غُلامٌ"، فلمّا خالفتْ ما عليه نظائرُها؛ دل على أنها زائدة لغيرِ معنى التعريف، كما يُزاد غيرُها من الحروف.

والأمرُ الثاني: أنا نجد كثيراً من الأسماء الموصولة مُعَراة من الألف واللام، وهي مع ذلك مُعرَّفةٌ، وهي "مَن"، و"مَا"، و"أيٌّ"، نحوُ قولك: "ضربتُ مَنْ عندك"، و"أخذتُ ما أعطيتَني"، و"لأُكْرِمَن أيهُمْ في الدار". فهذه الأشياءُ كلُها معارفُ، ولا ألفَ ولامٌ فيها كما كانتا في "الذي" و"الَّتي". وإنما تعرَّفُها بما بعدها من صلاتها، وإذا ثبت أن الصلة مُعَرِّفةٌ، لم يكن الألفُ واللام فيما دخلا فيه من الموصولات مُعرَّفة أيضاً؛ لأن الاسم لا يَتعرَّف من جهتَيْن مختلفتَيْن. وإذا ثبت أن الألف واللام لا يفيدان هنا التعريف؛ كان زيادتُهما لضرب من إصلاحِ اللفظ. وذلك أن "الذي" وأخواته ممّا فيه لامٌ إنّما دخل توصُّلاً إلى وصفِ المَعَارف بالجمل، وذلك أن الجمل نكراتٌ. ألا ترى أنها تجري أوصافًا على النكرات، نحوَ قولك: "مررتُ برجلٍ أبوه زيد"، و"نظرتُ إلى غلام قام أخوه". وصفةُ النكرة نكرةٌ. ولولا أن الجمل نكراتٌ، لم يكن للمخاطب فيها فائدة؛ لأن ما تَعرَّف لا يُستفاد، فلمّا كانت تجرى أوصافًا على النكرات لتنكرها؛ أرادوا أن يكون في المعارف مثلُ ذلك، فلم يَسُغ أن تقول: "مررت بزيدٍ أبوه كريمٌ"، وأنت تريد النعت لــ "زَيد"؛ لأنه قد ثبت أن الجمل نكراتٌ، والنكرةُ لا تكون وصفًا للمعرفة. ولم يمكن إدخالُ لام التعريف على

الجملة؛ لأن هذه اللام من خَواصِّ الأسماء، والجملةُ لا تختص بالأسماء، بل تكون جملة اسمية، وفعليّة فجاؤوا حينئذ بـــ "الذِي" متوصِّلين بها إلى وصف المعارف بالجمل، فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صفة لـــ "الذي"، وهو الصفة في اللفظ، والغرضُ الجملة، كما جاؤوا بـــ "أيٍّ" متوصلين بها إلى نداءِ ما فيه الألف واللام، فقالوا: "يا أيُّها الرجلُ"، والمقصود نداءُ الرجل، و"أيٌّ" وُصلةٌ، وكما جاؤوا بـــ "ذِي" التي بمعنَى "صاحب"، متوصّلين إلى وصف الأسماء بالأجناس، إلَّا أن لفَظَ "الذي" قبل دخولِ الألف وَاللام، لم يكن على لفظِ أوصافِ المعارف، فزادوا في أوّلها الألفَ واللام، ليحصُل لهم بذلك لفظُ المعرفة الذي قصدوه، فيتطابقَ اللفظُ والمعنى"(١).

والذي أراه راجحا أن (الذي) معرف بالصلة حملا على أخواته (من) و(ما) والألف واللام زائدة لازمة.

الألف واللام في (اللات) و (العزى):

وأما اللات والعزى؛ فذهب جمهور النحويين إلى أن اللام فيها زائدة لازمة، والذي يدل على صحة مذهبهم أن اللات والعزى علمان بمنزلة يغوث، ويعوق، ونسر، ومناة، وغير ذلك من أسماء الأصنام، فهذه كلها أعلام وغير محتاجة في تعريفها إلى اللام، وليست من باب الحارث والعباس من الأوصاف التي نقلت، فجعلت علماً، وأقرت فيها لام التعريف على ضرب من توهم روائح الصفة فيها، فتحمل على ذلك؛ فوجب أن تكون اللام فيها زائدة، ويؤكد زيادتها فيها أيضاً لزومها إياها كلزوم لام "الآن" و"الذي" وبابه(٢).

قال الأخفش:" الألف واللام التي في "اللات" لا تسقطان وان كانتا زائدتين"(٣).

(١) شرح المفصل ٣٧٤/٢، ٣٧٥، وينظر: ١٣٣/٣.
(٢) سر صناعة الإعراب ٣٩/٢.
(٣) معاني القرآن ١/ ١١.

"أل" الزائدة اللازمة في الأعلام:

هي التي تدخل على المعرفة فلا تؤثر في تعريفها. فمثال دخولها على المعرفة: المأمون بن الرشيد من أشهر خلفاء بني العباس، فالكلمات "مأمون"، و"رشيد: و"عباس"، معارف بالعلمية قبل دخول "أل". فلما دخلت عليها لم تفدها تعريفًا جديدًا(١).

"أل" الزائدة اللازمة في بعض النكرات:

"هي التي تدخل على النكرة فلا تغير التنكير، ومثال دخولها على النكرة ما سُمع من قولهم: "ادخلوا الأولَ فالأولَ ..."، وأشباهها فكلمة "أول" نكرة لأنها حال ولم تخرجها "أل" عن التنكير(٢).

(١) التصريح ١/٨٥، ١٨٦.
(٢) المصدر السابق.

المطلب الثاني

(ما) بين الزيادة واللزوم

(ما) في أسلوب(ولا سيما) [1]

"لا سيما"، السيُّ: هو المثل والنظير، تقول: أتقن علوم العربية؛ ولا سيما النحوِ، أو ولا سيما النحوُ، والمعنى: ولا مثل النحو، أو وبخاصة النحو، وسِيٌّ أصله: سِوْيٌ؛ قلبت الواو ياء إن شئت؛ لأنها ساكنة غير مدغمة وبعد كسرة، وإن شئت لأنها ساكنة قبل الياء؛ فهاتان علتان اثنتان:

إحداهما: كعلة قلب ميزان، وأصله: مِوْزان، والأخرى كعلة: طَيّ ولَيّ، مصدري: طوَيْتُ ولوَيْتُ، وأصل المصدرين: طوْيٌ ولوْيٌ، وكل من هاتين العلتين مؤثرة على حدة في القلب[2].

الاسم الواقع بعد " لا سيما " إما معرفة، كأن يقال لك: أكرم العلماء لا سيما الصالح منهم، وإما نكرة، كما في قول امرئ القيس: [3]

ألا رُبَّ يومٍ صالحٍ لكَ منهما ... ولا سيَّما يومٌ بدارة جُلْجُل

فإن كان الاسم الواقع بعد " لاسيما " نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه: الجر، وهو أعلاها، والرفع وهو أقل من الجر، والنصب، وهو أقل الأوجه الثلاثة.

فأما الجر فتخريجه على وجهين، **أحدهما:** أن تكون " لا " نافية للجنس و" سي " اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، و" ما " زائدة، وسي مضاف، و" يوم " مضاف إليه، وخبر لا محذوف، والتقدير: ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود، **والوجه الثاني**

---

(١) ينظر في إعراب أسلوب لا سيما الأصول ١/ ٣٠٥، شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٢، ٦٧، تسهيل الفوائد صـ ١٠٧، شرح التسهيل لابن مالك ٣١٨/٢، ٣١٩، شرح الكافية الشافية ٧٢٤/٢، ٧٢٥ ، اللمحة ٤٧٨/١، ارتشاف الضرب ١٥٥٠/٣، مغني اللبيب١٨٦/١ ، همع الهوامع٣٩٢/١ ، ٢٨٥/٢ : ٢٨٨، والتصريح ١/ ١٧٢ ، ١٧٣، شرح الأشموني٥٢٩/١، ٥٣١، حاشية الصبان٢٤٥/١، ٣٢٣/١ .

(٢) الاقتراح ٢٥٦.

(٣) البيت من بحر الطويل، لأمرؤ القيس صـ ١٠، وشرح التسهيل ٢/ ٣١٨، وشرح الكافية للرضي ١٣٥/٢.

أن تكون " لا " نافية للجنس أيضا، و" سي " اسمها منصوب بالفتحة الظاهر، وهو مضاف و" ما " نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، و" يوم " بدل من ما.

وأما الرفع فتخريجه على وجهين أيضا، **أحدهما:** أن تكون " لا " نافية للجنس أيضا و" سي " اسمها، و" ما " نكرة موصوفة مبني على السكون في محل جر بإضافة " سي " إليها، و" يوم " خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو يوم، وخبر لا محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل شئ عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود، **والوجه الثاني،** أن تكون " لا " نافية للجنس أيضا، و" سي " اسمها، و"ما" موصول اسمي بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بإضافة " سي " إليه، و" يوم " خبر مبتدأ محذوف، والتقدير هو يوم، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الاعراب صلة الموصول، وخبر " لا " محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل موجود.

وأما النصب فتخريجه على وجهين أيضا، **أحدهما:** أن تكون " ما " نكرة غير موصوفة وهو مبني على السكون في محل جر بإضافة " سي " إليها، و" يوما " مفعول به لفعل محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل شئ أعني يوما بدارة جلجل.

وثانيهما: أن تكون " ما " أيضا نكرة غير موصوفة وهو مبني على السكون في محل جر بالإضافة، و" يوما " تمييز لها.

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذي ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع، واختلفوا في جواز النصب، فمن جعله بإضمار فعل أجاز كما أجاز في النكرة، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب في المعرفة، لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزا، ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد " سيما ".

والحاصل أن نصب المعرفة بعد " لاسيما " لا يمتنع إلا بشرطين: التزام كون المنصوب تمييزا، والتزام كون التمييز نكرة.

وانفرد ابن هشام الخضرواي إلى القول بأن (ما) زائدة لازمة على القول بأن ما بعد (سي) مضاف إليه[1].

(ما) في قولهم أما أنت منطلقا انطلقت [2]

شروط حذف (كان) وجوباً دون اسمها وخبرها.

يشترط لحذف (كان) وجوباً خمسة أمور:

أ – أن تقع صلةً لأَنْ. أي: بعد أن المصدرية في كل موضع أريد في تعليل فعل بفعل

ب – أن يدخل على أنْ حرفُ التعليلِ.

ج – أن تتقدم العلة على المعلول.

د – أن يُحذف الجار.

هـ – أن يؤتى بما.

مثال: أمَّا أنْتَ ذَا نَفَرٍ.

ولم يسمع من لسان العرب حذف كان وتعويض (ما) عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب، ولم يسمع مع ضمير المتكلم، نحو: أما أنا منطلقا انطلقت. والأصل: لأن كنت منطلقا، ولا مع الظاهر، نحو: أما زيد ذاهبا انطلقت. والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب، والأصل: أن كان زيد ذاهبا انطلقت، وقد مثل سيبويه في كتابه بـ –: أما زيد ذاهبا[3].

---

(١) همع الهوامع ٢٨٦/٢.

(٢) الكتاب ١/ ٢٩٣ ، شرح كتاب سيبويه ١٩٠/٢، الخصائص ٣٨٣/٢ ، شرح المفصل ٢/ ٨٧، المقرب ومعه المثل صـ ٣٣٦، شرح التسهيل ١/ ٣٦٥، شرح الكافية الشافية ٤١٨/١، شرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٣١٨، شرح الكافية للرضي ١٤٩/٢، الجنى الداني صـ ٥٢٨، المقاصد الشافية ٢٠٩/٢، شرح شذور الذهب للجوجري صـ ١/ ٣٦٥، التصريح ٢٥٧/١.

(٣) الكتاب ٢٩٣/١ ، وينظر: شرح شذور الذهب للجوجري صـ ١/ ٣٦٧.

والأصل في أَمَّا أَنْتَ منطلقًا انْطَلَقْتُ. انْطَلَقْتُ لأن كنتُ منطلقًا، أَي: انطلقت لأجل انطلاقك، أصله انطلقت لأن كنت منطلقا فقدمت اللام وما بعدها على الفعل للاهتمام به أو لقصد الاختصاص فصار لأن كنت منطلقا انطلقت ثم حذف الجار اختصارا، ثم دَخَلَ هذَا الكلام تغييرٌ من وُجُوهٍ:

أَحدها: تقديمُ العلة (وهي: لأَن كنت منطلقًا) على المعلول (وهي: انطلقت) وفائدة ذلك: الدلالةُ على الاختصاص.

الثاني: حذفُ لام العلة، وفائدة ذلك الاختصار.

الثالث: حذفُ كان، وفائدته أَيضًا الاختصار.

الرابع: انفصال الضمير، وذلك لازمٌ عن حذف كان.

الخامس: وجوبُ زيادة ما، وذلك لإِرادة التعويض.

السادس: إِدغام النون في الميم؛ لتقارب الحرفين مع سكون الأول، وكونهما في كلمتين.

ثم حذفت كان اختصارا أيضا فانفصل الضمير، فصار: أن أنت ثم زيد (ما) عوضا، فصارت: أن ما أنت، ثم أدغمت النون في الميم فصار: أما أنت.

قال ابن مالك:

وبعد أن تعويض (ما) عنها ارتكب ... كمثل أما أنت برا فاقترب(١)

ذكر ابن مالك في هذا البيت أن: كان تحذف بعد أن المصدرية ويعوض عنها (ما) ويبقى اسمها وخبرها، نحو أما أنت برا فاقترب، والأصل أن كنت برا فاقترب، فحذفت (كان) فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء، فصار أن أنت برا ثم أتى بـــ(ما) عوضا عن كان فصار: أن ما أنت برا، ثم أدغمت النون في الميم فصار: أما أنت برا.

(١) ألفية ابن مالك ص ١٩ .

ومن شواهد هذه المسألة قولُ العباس بن مرداس:[١]

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ... فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

فـــ (أن) مصدرية وما زائدة عوضا عن كان وأنت اسم كان المحذوفة وذا نفر خبرها ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض.

أَبا: منادى بتقدير يا أَبا، وخُرَاشَةَ: بضم الخاء المعجمة، وأَما أَنت ذا نفر: أَصله لأَن كنت ذا نفر، فعمل فيه ما ذكرناه والذي يتعلق به اللام محذوف، أَي: لأن كنت ذا نفر افْتَخَرْتَ عَلَيَّ والمراد بالضَّبُع السَّنَةُ المُجْدِبة.

(ما) في قولهم: افعل هذا إما لا.

أن تحذف" كان "مع معموليها" جميعا، "وذلك بعد: إن" الشرطية "في قولهم: افعل هذا إما لا، أي: إن كنت لا تفعل غيره فـــ"ما" عوض" عن "كان" واسمها، وهي زائدة لازمة، وأدغمت نون "إن" فيها لتقارب مخرجيهما، "ولا" هي "النافية للخبر" وهو "تفعل"، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره: فافعله[٢].

الخلاف في قولهم شد ما أنك ذاهب

ومما تفتح فيه (إن) قولهم: شد ما أنك ذاهب، وعز ما أنك منطلق، وقد اختلفوا في ذلك على أقوال:

القول الأول: (ما) زائدة لازمة، وشد وعز فعلان، وأنك في موضع الفاعل أي شد ذهابك، وعز انطلاقك، وهو قول سيبويه، واختاره الرضي[٣].

القول الثاني: تركب الفعل مع ما، وغلب الحرف، ووضع موضع المصدر المنصوب على الظرف، كأنك قلت: شديداً ذهابك، وعزيزاً انطلاقك، أي فيما يشق ويعز كما قالوا: حقًا أنك ذاهب، فانتصب على الظرف، وهذا قول الخليل[٤].

---

(١) البيت من بحر البسيط، وهو للعباس بن مرداس ص ١٠٦ ، والمفصل ص ١٠٣، شرح شذور الذهب للجوجري ص ٣٦٦ .

(٢) التصريح ٢٥٩/١ .

(٣) شرح الكافية٢٥٥/٤ .

(٤) الكتاب ١٣٩/٣، ١٤٠ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣٥٨/٣، ٣٦٥/٣، التذييل والتكميل٥/ ٨٩ ، تمهيد القواعد١٣٤٢/٣.

القول الثالث: شد، وعز بمنزلة نعم، (فما) على هذا تامة، كما ذهب بعضهم إلى ذلك في نعم كأنه قال: شد العمل ذهابك، وعز العمل انطلاقك[١].

قال سيبويه:" وسألته عن شدَّ ما أنَّك ذاهبٌ، وعزَّ ما أنَّك ذاهبٌ، فقال: هذا بمنزلة حقًا أنك ذاهبٌ، كما تقول: أما أنك ذاهبٌ، بمنزلة حقًا أنَّك ذاهبٌ. ولو بمنزلة لولا، ولا تبتدأ بعدها الأسماء سوى أنَّ، نحو لو أنك ذاهبٌ. ولولا تبتدأ بعدها الأسماء، ولو بمنزلة لولا، وإن لم يجز فيها ما يجوز فيما يشبهها. تقول: لو أنه ذهب لفعلت. وقال عز وجل: "﴿ قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ ﴿١٠٠﴾ ﴾[٢] الإسراء: ١٠٠، وإن شئت جعلت شدَّ ما وعزَّ ما كنعم ما، كأنك قلت: نعم العمل أنك تقول الحقَّ"[٣].

القول الرابع: (ما) تمييز لمضمر في شد وعز، وأنك ذاهب خبر مبتدأ محذوف، وقيل: ولا يكون مبتدأ؛ لأن (أنَّ) لا يبتدأ بها[٤].

قال أبو حيان:" واستشهد بعض النحويين على أنَّ المخصوص حالة التأخير خبر مبتدأ محذوف بقول العرب: شَدَّ ما أنك ذاهب، قال: فـ «ما» منصوبة على التمييز، وأنك خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: شَدَّ شيئًا، ثم أوضح، فقال: هو أنَك ذاهب. ولا يتوجه في «أنَّ» هنا إلا هذا الإعراب؛ إذ لا تكون مبتدأة"[٥].

وقال الفارسي: «لا يظهر المبتدأ الذي زيدٌ خبره بعد: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، لا يقال: هو زيدُ، وذلك لأنَّ هاتين الجملتين قد انعقدتا انعقاد الجملة الواحدة، فطالتا، فاستخَفوا حذف المبتدأ ألبتَّة، وقَوَّى على ذلك أنَّ الجملة الواحدة منهما قد يُضمر فيها الفاعل، فلا يظهر ألبتَّة، نحو: نِعمَ رجلًا زيدُ، فلمَّا كان موضع إضمار ألبتَّة كان أيضًا موضع حذف ألبتة»[٦].

---

(١) الكتاب ١٣٩/١، ١٤٠، شرح الكافية٢٥٥/٤، التذييل والتكميل٨٩/٥، تمهيد القواعد١٣٤٢/٣.
(٢) الإسراء ١٠٠.
(٣) الكتاب ١٣٩/٣، ١٤٠.
(٤) التذييل والتكميل ١٣٧/١٠.
(٥) التذييل والتكميل ١٣٧/١٠.
(٦) التذييل والتكميل ١٣٧/١٠.

المطلب الثالث

(ها) بين الزيادة واللزوم

(ها) التنبيه في نحو يأيها، ويا أيتها:

ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى، وهو نعت: أي" في التذكير "و: أية" في التأنيث، "ونعت اسم الإشارة" فيهما "إذا كان اسم الإشارة وصلة لندائه" أي لنداء نعته "نحو: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴿٢١﴾ ﴾[1]، ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ﴾[2] فـ"أي" و"أية" مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفرداً، و"**ها** **التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ** "**أي**" **و**"**أية**"، و"الناس، والنفس": مرفوعان على التبعية وجوباً مراعاة للفظ "أي، وأية"؛ وإنما جاز الرفع مراعاة للفظ مع أن المتبوع مبني؛ لأنه مشبه للمعرب في حدوث ضمه بسبب الداخل عليه، وكذا تقول في أمثاله[3].

(١) البقرة ٢١ .
(٢) الفجر ٢٧.
(٣) التصريح بمضمون التوضيح صـ ٢٢٨/٢.

الخاتمة

الحمد لله على توفيقه وتيسيره، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين وبعد:

فإنه يحسن بي – بعد أن أنهيت الكتابة في هذا الموضوع، بعد أن قضيت زمناً غير يسير في جمع مادة العلمية، ثم تنسيقها – أن أدون أبرز ما ظهر لي من نتائج وأهمها يلي:

- من القضايا التي أثارت جدلا بين النحويين عامة ما يعرف بالحروف الزائدة اللازمة، وهذه الحروف الزائدة اللازمة هي تلك التي تندرج ضمن حروف المعاني، وليست من حروف المباني، أو كما تسمى بحروف المعجم، التي تتشكل منها الكلمات، فهذه تدخل ضمن مباحث علم الصرف، وليست من مباحث علم النحو.
- الحروف الزائدة اللازمة هي مجموعة قليلة من حروف المعاني التي تميزت بهذه الخاصية في بعض الأساليب اللغوية.
- هذه اللزومية ليست ملازمة لهذه الحروف، بل هي عارضة، فهذه الحروف، لها معان أصيلة، تستخدم فيها، ووظائف تؤديها في التراكيب التي توظفها، فبتالي هذه اللزومية طارئة لأغراض معينة يمليها السياق، ويتطلبها المقام.
- قصدت بالحروف الزائدة اللازمة هنا تلك التي لا يمكن حذفها في بعض التراكيب؛ لما لها من تأثير في الجملة، من الناحية النحوية، بعمل أو كف أو تصحيح لاستخدام، وهكذا تكون هذه الأدوات زائدة لازمة عندما تكون شبيهة بحروف المعاني، مثل حروف العطف، والجر، والنفي، والنصب، والجزم، وغيرها، لا إعراب لها، لكنها تؤثر في إعراب مفردات الجملة، وبذلك يكون لها معنى تأخذه من السياق، ولها تأثير نحوي، فهذه تكون زائدة لازمة.
- أن بعض هذه الحروف الزائدة اللازمة يمكن حذفها في بعض التراكيب، نحو بحسبك زيد.

- أن أل" الزائدة اللازمة في الأعلام هي التي تدخل على المعرفة فلا تفيدها تعريفاً جديداً.
- أن أل" الزائدة اللازمة في النكرات هي التي تدخل على النكرات فلا تغير معنى التنكير.
- انفرد ابن هشام الخضرواي إلى القول بأن (ما) زائدة لازمة في أسلوب (لا سيما) على القول بأن ما بعد (سي) مضاف إليه.
- انفرد ابن عصفور فيما نسب إليه إلى القول بأن الواو في قولهم (ما قام زيد ولكن عمرو) زائدة لازمة.
- ذهب ابن جني، وابن عصفور –فيما نسب إليه– إلى القول بأن الكاف في قولهم (كذا) زائدة لازمة.
- انفرد التفتازاني إلى القول بأن الفاء في قولهم(فقط) واقعة في جواب شرط محذوف؛ لتحسين اللفظ.

المراجع

- ابن كيسان النحوي، محمد بن حمود الدعجاني، جامعة الملك عبد العزيز، ماجستير ١٩٧٧ م.
- الأداة (ما) الزائدة اللازمة، والزائدة غير اللازمة في النحو، نادر إدلبي، جامعة ماردين، تركيا ٢٠٢٠م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبى حيَّان الأندلسي/ تحقيق: د. رجب عثمان، راجعه: أد. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي –القاهرة– الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك/المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية /المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي/الناشر: أضواء السلف – الرياض/الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة –بيروت. د ط ، ت.
- الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
- الإغفال لأبي عليٍّ الفارسي، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، جامعة الملك فهد ، الظهران _ قسم الدراسات الإسلامية والعربية –١٤٢٠ه .
- الإيضاح، للفارسي/ المحقق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.
- البديع في علم العربية/لابن الأثير/تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين/الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية/الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

• البديع في علم العربية/لابن الأثير/تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين/الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية/الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

• البرود الضافية في شرح الكافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية ، لجمال الدين علي بن محمد بن أبي القاسم الصنعاني المتوفى سنة ٨٣٧هـ، إعداد: محمد عبد الستار على أبو زيد ، المدرس المساعد في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق، إشراف/الأستاذ الدكتور: أحمد الزين على العزازي، أستاذ اللغويات في كلية اللغة العربية ، بالزقازيق، والأستاذ الدكتور: الطنطاوى الطنطاوي جبريل : أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

• تاج العروس من جواهر القاموس، لمؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

• التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل تح د/ حسن هنداويّ جـ١ ط دار القلم . ط الأولى ١٤١٨ – ١٩٩٧ .

• التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد عبد الله الأزهريّ على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك– للإمام العلامة جمال الدين أبى محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية – بيروت/لبنان– الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.

• التعليقة (شرح المقرب) لابن النحاس تح د/ عبد الله عويضة ، وزارة الثقافة ، الأردن ط ١ ، ٢٠٠٤م .

• التلخيص في علوم البلاغة للقزويني، تح: عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، ١٩٠٤.

• الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المراديّ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية –بيروت– الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

• الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المراديّ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية –بيروت– الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

• الحروف الزائدة في اللغة العربية قراءة في آراء النحاة والبلاغيين، جامعة بائنة، الجزائر، ٢٠٢٢.

• الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة. د ت.

• ديوان الأحوص، عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، ط ٢، ١٩٩٠م.

• ديوان العباس بن مرداس، د يحيى الجبوري، الرسالة، ط الأولى ،١٩٩١م .

• رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقيّ، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق /دت، دط.

• سر صناعة الإعراب، المؤلف: أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : د.حسن هنداوي الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ه، ٢٠٠٠م.

• شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر –القاهرة– الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

• شرح الدماميني/ تح : أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ٢٠٠٧.

• شرح الرضي على الكافية، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر ، تاريخ الطبع: ١٣٩٥ – ١٩٧٥ م، الناشر: جامعة قار يونس – ليبيا.

• شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.
• شرح الكافية لابن حاجي عوض، تحقيق/ سعد محمد عبد الرازق أنور، دار الإيمان، ٢٠٠٢م.
• شرح المفصَّل للشيخ العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش بن علىّ بن يعيش النحوىّ، تح: دكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
• شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ تح/ خالد عبد الكريم – الكويت – ط الأولى ١٩٩٧م .
• شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)/لابن عصفور/المحقق: د. صاحب أبو جناح/ الناشر: جامعة الموصل – مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر/ الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.
• الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية/ للجوهري/تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار/الناشر: دار العلم للملايين – بيروت.
• علل النحو، تأليف أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تح: محمود جاسم محمد الدرويش ، الناشر : مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية ، الطبعة: الأولى ١٤٢٠-١٩٩٩.
• الفاخر في شرح جمل عبد القاهر تأليف / محمد بن أبى الفتح البعلي تحقيق د/ ممدوح محمد خسارة طبعة التراث العربي بالكويت – الأولى سنة ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م .
• الفاخر في شرح جمل عبد القاهر تأليف / محمد بن أبى الفتح البعلي تحقيق د/ ممدوح محمد خسارة طبعة التراث العربي بالكويت – الأولى سنة ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م .

• الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، المؤلف: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: دارالرائد العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

• الكافية في علم النحو، المؤلف: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م .

• الكتاب لسيبويه، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجى –القاهرة– الطبعة الأولى ١٤٠٨، ١٩٨٨.

• الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية/ للكفوي، أبو البقاء الحنفي/ المحقق: عدنان درويش – محمد المصري/ الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

• لسان العرب ، المؤلف : محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ، الناشر : دار صادر – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤ه.

• اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن الحسن الصايغ (تـ٧٢٠هـ)، دراسة وتحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة –المملكة العربية السعودية– الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.

• مجمع الأمثال: الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، ت ٥١٨هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة بيروت، دت.

• المساعد على تسهيل الفوائد، للإمام بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر –دمشق– ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م.

• المساعد على تسهيل الفوائد، للإمام بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر –دمشق– ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م.
• المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات للفارسيّ، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السينكاويّ، مطبعة العاني –بغداد–.
• المسائل المنثورة للفارسى ، تحـ / شريف عبد الكريم النجار, دار عمان اليمن.
• المطول، منشورات مكتبة الداوري، إيران.
• معاني القرآن للفراء، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، مكان الطبع : مصر ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتى / محمد على نجار / عبدالفتاح إسماعيل شلبى . الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.
• معاني القرآن وإعرابه للزجاج، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبدا لله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله , الناشر : دار الفكر – بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٥ .
• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبدا لله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله , الناشر : دار الفكر – بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٥.
• المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، دار النشر: مكتبة الهلال بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م. تحقيق: د. علي بو ملحم.
• المقتضب لأبى العباس محمد بن يزيد المبرِّد، تحقيق الشيخ: محمد عبد الخالق عضيمة/ علم الكتب بيروت.

• المقرب ومعه المثل لابن عصفور تح/ عادل أحمد عبد الموجود، وصاحبه. دار الكتب العلمية. ط الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨).
• نتائج الفكر في النحو للسهيلي, تحـ / عادل أحمد عبد الموجود , على محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢م.
• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.
• الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية/ المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)/تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار/الناشر: دار العلم للملايين – بيروت/الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
• تهذيب اللغة/المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)/المحقق: محمد عوض مرعب/الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت/الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
• القاموس المحيط/المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)/تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة/ بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي/ الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان/الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
• المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية/ المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ/ المحقق: الدكتور مازن المبارك/ الناشر: دار ابن كثير - دمشق / بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.